إنتشار القوة ودلالات الإفصاح عنها إستراتيجياً: دراسة في الأبعاد التنظيرية والتوظيفية

وسام صالح عبد الحسين جاسم
مكان العمل: جامعة بابل/ كلية الآداب
البريد الالكتروني: wissamsaleh50@yahoo.com

أ.د منعم صاحي حسين العمار
جامعة النهرين/كلية العلوم السياسية

الملخص.

تمثل القوة مفهوما مركزيا في موضوعات علم السياسة. وهي الكاشفة عن مكانة الدول وأدوارها في النظام الدولي، وهي خير وسيلة في تحديد وضع الدولة بدلالة امكاناتها في التأثير في المنظومة العالمية. بناءً على ذلك لم تخفِ الدول وخاصة تلك التي لديها عناصر قوة كبيرة و الراغبة بممارسة أدوار خارج حدودها الجغرافية في توظيف مختلف أشكال قوتها لأجل التأثير في فضاءات استراتيجية تسوغ لها مهمة الإعتراف بها من قبل الدول كافة وخاصة الكبرى منها بالمكانة الإقليمية والدولية التي ترغب بها. وهذا في الحقيقة يتم على وفق أداء استراتيجي مختزل بوسائل كاشفة عن طبيعة تحركاتها في مناطق النفوذ التي تنشط فيها، وهذه الوسائل تتمثل من خلال مفاهيم: التدخل او الاحتلال او التمدد او التأثير المستدام وغيرها من الوسائل التي توظف من خلالها الدولة مبدأ انتشار قوتها في البيئة الجيو– استراتيجية التي تمتد لما بعد حدودها الجغرافية المعلنة.

الكلمات المفتاحية: القوة، انتشار القوة، الإستراتيجية.

Power Proliferation and Implications for Strategically Disclosed: A Study in the Endoscopic and Functional Dimensions

Abstract.

Power is a Central Concept in Political Science topics. It reveals the status of States and their Roles in the International System, and it represents the best way to determine the state's status in terms of its potential to influence the global system. Accordingly, the countries, especially those that have great power elements and wish to exercise roles outside their geographical boundaries, did not hide in employing various forms of their power in order to influence strategic spaces that justify the task of recognition by all countries, especially the major ones, with the regional and international standing that they desire. In fact, this is done according to a reduced strategic performance by means that reveal the nature of its movements in the areas of influence in which it is active, and these means are represented through the concepts of: interference, occupation, expansion or sustainable influence and other means by which the state employs the principle of spreading its power in the geological environment. A strategy that extends beyond its declared geographical boundaries.

Key words: Power, Power Proliferation, Strategy.

المقدمة.

يعد انتشار القوة احد ابرز المفاهيم التي ترافقت وتطور مفهوم القوة في القرن الحادي والعشرين، وهي بحسب منظرها عالم السياسة الامريكي(جوزيف ناي)، تعد متغيرا كبيرا اثر على واقع النسق الدولي باتجاه تعديله وربما تغييره، وذلك نتيجة للقيمة

التأثيرية للفاعلين من الدول وغير الدول على البيئة الدولية، وعلى هذا الاساس عد مبدا انتقال القوة بدلالة انتشارها الى العديد من الدول على المستويين الاقليمي والدولي مدخلا لتغيير قواعد التأثير بعيدا عن القوى الدولية الفاعلة في المنظومة العالمية، لكن تبقى ثمة مسلمة أن فاعلية هذه القوى في التأثير ليست كفاعلية وكفاءة الولايات المتحدة الامريكية كقوة عظمى في قوة انتشارها، بل يبقى نطاق التأثير منصباً في المجال الذي تنشط فيه وذلك بحكم محدودية نطاق قوتها والفعل المترتب على توظيفها قياسا بالقوة العظمى التي تملك التفوق في مدى انتشار قوتها على من سواها من الدول.

مشكلة البحث.

ان قراءة واقع النظام الدولي يشير الى ثمة حقيقة معرفية ثابتة فرضت نفسها على واقع البيئة الاستراتيجية الدولية والتي تتجلى بتزايد أثر بعض الفاعلين من الدول ولاسيما الراغبة منها بتأدية دور مركزي خارج حدودها من خلال تعزيز مجالات التأثير التي بدأت تنشط بها مثل تلك الدول بفاعلية وكفاءة كبيرة، حتى بدت تراتيبية النظم الاقليمية/ النظام الدولي تتجه نحو الاختلال نتيجة فاعلية هؤلاء الفاعلون الجدد الذين اصبحت لهم قوة تأثير في ضمان مصالحهم الحيوية الى جانب الدول الكبرى وهو ما يشير في النهاية الى اختلال في موازين القوى الاقليمية والدولية على حد سواء.

فرضية البحث.

يقوم البحث على إثبات نظرية مفادها ان سعي بعض الدول في ضمان مصالحها الحيوية في البيئة الاقليمية والدولية دفع بها الى توظيف مقومات قوتها نحو تعزيز قيمة حضورها الدولي الفاعل، ونتيجة لذلك كلما احسنت الدولة عملية التوظيف لمختلف اشكال قوتها كلما تمكنت من تعزيز قوة انتشارها في البيئة الاستراتيجية بالقدر الذي يمكنها من ضبط واقع التوازن الاقليمي والدولي بما يتفق ومصالحها الحيوية.

أهداف البحث.

لكل دراسة او بحث علمي جملة أهداف يسعي الوصول إليها وتتمثل أهداف بحثنا بالاتي :

١- محاولة التعرف مفهوم انتشار القوة، باعتباره متغيراً محدثا لتطور القوة كمفهوم وتوظيف.

٢- تبيان مفهوم انتشار القوة بمقاربة النظريات الكبرى التي درست واقع النظام الدولي.

٣- بيان اهم الوسائل الدالة عن توظيف الدولة لمبدأ انتشار القوة في البيئة الاستراتيجية الدولية.

منهجية البحث.

اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي لأجل التعرف على انتشار القوة بدلالة الوسائل التي كشفت بها الدول عن تحركاتها في البيئة الدولية بما يتفق قيمة مصالحها الاستراتيجية. كما وتمت الاستعانة بشكل أساس بالمنهج الإستقرائي، الذي من بين فضائله تزويد الباحث بفسح متعددة من التأمل والتفكير والتفحص لحقائق الإرتباط، فضلاً عن الإستنتاج العلمي الدقيق وهذا وما تم توظيفه في مجال انتشار القوة في المجالات الحيوية للدول.

المبحث الاول: مدخل مفاهيمي.

اولاً: مفهوم القوة.

القوة لغة: من الفعل(قوا)، وهي ضد الضعف. والقوة هي الطاقة من الحبل وجمعها(قوى)، وقوي الضعيف بالكسر (قوة) فهو قوي[١]، وجمع قوي: اقوياء[٢]. والقوّة معناها القدرة على الفعل والاستطاعة، وعلى التأثير والنفوذ والسلطة، والقوة ضد الضعف وتعني تمكن الإنسان من أداء الأعمال الشاقة، وتأتي القوة بمعنى الجد في الأمر وصدق العزيمة[٣]. اما في اللغة الإنكليزية فتأتي كلمة القوة (Force– Power) بمعان متعددة، (Force) أقرب ما تكون الى معنى الإكراه والاجبار والارغام والعنف، إما كلمة (Power) فتأتي بمعنى السلطة والطاقة والقدرة والنفوذ[٤]. وكلمة(power) في اللغة الإنكليزية مأخوذة من الكلمة الفرنسية (pouvoir) المنحدرة من أصل لاتيني والتي تعني لغوياً القدرة والمكنة والاستطاعة، والتي غالباً ما تترجم إلى العربية بـ(السلطة) وتشتمل على معنيين الأول ينطوي على معنى القوة فيقال مثلا القوة العسكرية (military power) أو قوة

الأفكار(power of ideas). أما المعنى الثاني فينطوي على دلالة سياسية أو قانونية محددة، فيقال مثلا السلطة السياسية (political power) أو السلطة الفردية (individual power)[٥].

إما القوة اصطلاحاً، بالمعنى السياسي على انها: امتلاك وسائل التأثير على إرادة قوة أخرى، إما عن طريق الإقناع أو التهديد، أو تقييده بتطبيق القوة المادية[٦]. وعرفت كذلك بأنها: علاقة بين طرفين أو اكثر، وتتمثل في القدرة على الزام الاَخرين ليسلكوا وفقاً لأهداف من يمارس هذا الفعل[٧]. وعرفها (جوزيف فرانكل) على أنها القدرة على إحداث الآثار المطلوبة حينما يتم ممارستها على عقول وأفعال الاخرين وبالطريقة التي تجعلها مواتية لما يريد الطرف الممارس[٨]. وبنفس الفكرة عرفها(هانز مورجنثاو)على أنها سيطرة انسان على عقل واَفعال انسان اَخر، وهنا يفهم (مورجنثاو) القوة على أنها علاقة نفسية بين عقلين، أي أن القوة تتسم في نظره بالقدرة على التأثير النفسي، بينما القوة العسكرية التي تتسم بالعنف هي علاقة مادية بين جسمين[٩]. وعرفت كذلك بأنها المجموع الكلي لقوة وقدرات الدولة أعدت وطبقت من أجل تطوير مصالحها الوطنية وتحقيق اهدافها الوطنية[١٠].

وهناك من يرى ان القوة تمثل مفهوما واسعا متعدد الجوانب محددة بثلاثة عناوين ، فهي نعت – أنها شيء يمتلكه الشعب أو الجماعات أو الدول أو يمكنهم من الوصول إليه وهو في متناولهم لتحقيق اهدافهم وغاياتهم، والقوة هي علاقة – هي القدرة التي يمتلكها الشعب أو الجماعات أو الدول لممارسة النفوذ على الاَخرين ، لتحقيق مأربهم في العالم، أما البعد الثالث فيتمثل في كون القوة هي احدى خصائص البنية السياسية التي لا يمكن لها الاستمرار دون أن تتمتع بخاصية القوة التي من خلالها تستطيع البقاء والثبات، والقوة، بهذا المعنى، تعني القدرة على اصدار التهديدات والمكافآت[١١].

ومع كثرة تعاريف القوة، فقد افاض الفلاسفة والعلماء الاجتماعيون والاستراتيجيون العسكريون منذ القدم في تناولها واختلفوا في تعريفها، الا ان الاختلافات لم تكن جوهرية بالقدر الكبير بالنسبة للأغراض العملية التي تختلف في طبيعتها عن المداولات الأكاديمية[١٢] لتشير هذه التعاريف بأجمعها الى ان قيمة مفهوم القوة تكمن بالفكرة التي ينطوي عليها الفعل الذي يقوم/ تقوم به الفرد/الدولة لإحداث امر معين يؤثر به على مواقف وسلوكيات الاخرين لإرغامهم على الخضوع لإرادته/ارادتها بكافة الوسائل وبما يتوافق مع قيمة الهدف المرتبط بذلك الفعل.

ثانيا: إنتشار القوة

تشير الدلالة الموضوعية لقضية إنتشار القوة، الى أنه موضوع يحظى بقيمة الظاهرة المتعددة التأثير في مجال العلوم الطبيعية التي تسلم بفكرة أن الجسيمات تنتقل من حالة التركيز العالي إلى حالة التركيز المنخفض، فيما رأت العلوم الانسانية بعد استعارتها لهذا المفهوم الى أنه يشير الى إنتشار الممارسات في مجالات متعددة، فبحكم الوظيفية الهيكلية التي اصبحت بفضلها الأنثروبولوجيا الاجتماعية مؤسسية، بدأ التعامل مع موضوعة الإنتشار، بعده الاستعارة الرئيسية لكيفية إنتشار الممارسات كدلالة عن آلية انتظام المهام والوظائف لتكون شاملة للمجتمع الواحد، ومنها كيفية إنتشار الممارسات من المدينة الى الاطراف في مجتمع ما، وكذا الحال مع بناء الدولة، وكيفية تبني مشروع يهدف الى تسخير برنامج سياسي واحد تسيطر به الدولة على العمليات الاجتماعية – السياسية للمراكز المتفرقة الملحقة بها، ويسرى الحال على مستوى النظام الدولي والبرامج التي تتنافس لأجلها القوى الكبرى عن كيفية إنشاء العالمية للنظام السياسي الدولي[١٣].

تأسيساً على ما تقدم يمثل مفهوم إنتشار القوة قضية حيوية بحد ذاتها، وحيوته بحسب تاريخ العالم وجغرافيته تكمن بكونه قديم/حديث من حيث المفهوم والتطبيق، فهو لايزال يمثل احد اكثر المعتقدات المعاصرة قوة، وهو يقوم على افتراض اساسي ان من حق الاخر وبالتحديد الغرب الاخذ به لأنه يتمتع ببعض المزايا الفريدة والصفات الخاصة في العرق او الثقافة او البيئة او العقل او الروح والتي اعطت المجتمع الانساني فيه تفوقا دائما على ما عداه من المجتمعات في الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وهذا يمنحهم قيادة الاخر لانهم يمثلون المركز الجغرافي للعالم الذي يسير نحو التحديث دائما وابدا والذي يبدع ويتقدم، فيما الاخر فيمثل طرف خارجي للعالم فهو مجتمع تقليدي عليه ان يتبع ويقلد[١٤]. هذا يعني ان مفهوم إنتشار القوة مثل بالأصل

ثقافة سياسية ترتبط بمصلحة المجتمع القائد قائمة على اساس الفرض ولو بالقوة كونه يملك رؤية بتفوقه على حساب غيره، ما يسمح له بإنتشار جوانب الثقافة لديه من افكار وتكنولوجيا وغيرها للآخر، وهذا يمثل مسارا طبيعيا لأنه مصدر كل إنتشار فيما يبدو الآخر مستقبل لهذا الانتشار[١٥]

هذا يعني ان إنتشار القوة بدلالاته المتعددة يعد استراتيجية لها عمق تاريخي طويل، إذ استعانت به الكثير من المجتمعات والامبراطوريات والدول الكبرى لتحقيق ما تطمح اليه من اهداف في المناطق الحيوية بثرواتها وبالقوة العسكرية، وهو لايزال كذلك على اهميته كاستراتيجية ضامنة للأهداف لدى العديد من الدول في عالم اليوم ولكن بأشكال مختلفة من القوة (الصلبة والناعمة والذكية).

وقد تزايدت في الآونة الاخيرة اهميته وتنوعت اساليبه وادواته بصورة غير مسبوقة في العلاقات الدولية، وما يبرهن صحة هذا الاعتقاد هو تعدد صور الإنتشار الخارجي لقوة بعض الدول والتي يأتي في طليعتها: التوسع في النفوذ الاقتصادي والإنتشار الثقافي والايديولوجي والتفوق التكنولوجي والمعلومات والاختراق الاعلامي للمجتمعات الخارجية والتوسع في القيام ببعض الادوار الدبلوماسية الوسيطة في عديد من النزاعات الاقليمية والدولية، وجاذبية الافكار والمعتقدات التي تروج لها الدولة في المحيط الخارجي[١٦]. ليغدو إنتشار القوة أحد أهم وسائل تحقيق اهداف السياسة الخارجية، والذي تسعى الدولة من خلاله الى الدفاع عن مصالحها القومية العليا في الخارج بمظاهر متعددة سواء بزيادة القوة او النفوذ او الثراء وغيرها[١٧].

تأسيساً على ما تقدم يعد مفهوم إنتشار القوة متواتر في استعمالاته في سياقات ومجالات مختلفة، الا ان هناك مشكلة تتعلق بالتأصيل النظري للمفهوم الذي يمتاز بالمحدودية الشديدة برغم فيض الكتابات المتعددة عن القوة، ومقتضى الضرورة العلمية تشير الى(جوزيف ناي) هو أكثر من اهتم به، فقد منحه مكانة مهمة في طروحاته وأبحاثه، حينما اكد ان موضوعة إنتشار القوة تمثل مشكلة كافة الدول حتى أقواها، معتبرا إياه أحد أهم متغيرات القوة في القرن الحادي والعشرين[١٨] وعرفه على أنه:(تزايد القضايا ومجالات التأثير والتفاعل الواقعة خارج نطاق السيطرة الكلية للدولة بما فيها الدول الأكثر قوة مع ظهور فاعلين جدد يتمتعون بصورة جديدة من القوة)[١٩]. وعُرِفَ كذلك على أنه:(القدرة على التأثير، من حالة التركز في فاعل واحد، او منطقة واحدة، او مجال واحد، او صورة واحدة، الى حالة اقل تركيزا واحتكارا واكثر انتشارا بين فاعلين متعددين ومناطق مختلفة، ومجالات وصور متعددة)[٢٠].

وهذا يشير الى أن إنتشار القوة يمثل إشكالية جوهرية للحكم العالمي، تدور حول "ما إذا كانت القوة قد انتشرت في السياسة العالمية أم لا"، فالواقع يشير الى أن هناك ثمة غموض اساسي يدرس المفهوم بمنظور الدراسات عبر الوطنية، التي تسلم اليوم بفكرة إنتشار القوة بعيدًا عن الدولة الفاعلة إلى دول وجهات خاصة أو قوى غير دولتية، اصبحت معنية بموضوعات ذات أهمية كبيرة على الساحة الدولية سواء فيما يتعلق بحوكمة التمويل، او البيئة أو الأمن المطلوب او الارهاب وغيرها، حيث أخذ يُنظر إلى القوة على أنها تنزلق وتنتشر بعيدا عن صلاحيات الدولة الاهم في العالم الى فاعلين اخرين من دول وغير دول، وهنا يكون إنتشار القوة بمعنى المشاركة وأنها مشتتة بين مجموعة من القوى الفاعلة، ويُنظر إلى هذا الإنتشار باعتباره نمطًا جديدًا للحكم نفسه بدلاً من رؤية القوة تتحرك بين القوى التقليدية المعروفة. وغالباً ما تتم ضمن هذا الإنتشار إعادة تشكيل القوة نفسها ويُنظر إلى الممثلين أنفسهم كجزء من طريق جديد يُفهم فيه النظام الدولي أو السلطة السياسية الدولية[٢١].

وهذا بالمجمل يتفق ورؤية ناي التي يصف بها توزيع القوة في السياسة العالمية وأنها كطبقات الكعكة، الطبقة العسكرية العليا ممثلة اليوم بالأحادية القطبية (الولايات المتحدة الأمريكية)، الطبقة الوسطى الإقتصادية، وهي هي ثلاثية الأقطاب (الولايات المتحدة واليابان وأوروبا)، والطبقة السفلية التي تظهر بها قضايا الاعتماد والتعاون عبر المجال الوطني، ويظهر إنتشار القوة في هذه الطبقة جليا وواضحا، ويعتقد ناي أن القوة العسكرية التقليدية ليست فعالة للغاية في التعامل مع المناطق الوسطى والسفلى بشكل خاص، ومن ثم لابد من الاعتراف بحقيقة أن عالمنا المعاصر موصم بإنتشار عام للقوة بسبب صعود دولا وفاعلون من غير الدول لهم روابط عبر الوطنية [٢٢]. لذلك الولايات المتحدة لا تستطيع إدارة مشاكل العالم بمفردها،

خاصة وان عالم اليوم أصبحت فيه الحدود مسامية أكثر من أي وقت مضى فكل شيء من المخدرات إلى الأمراض المعدية إلى الإرهاب السيبراني، يوجب عليها تعبئة التحالفات الدولية وبناء المؤسسات لمواجهة التهديدات والتحديات المشتركة التي ينذر بها إنتشار القوة[٢٣].

ولتحليل المفهوم بشكل اعمق لابد لنا من قراءته وفق منظور(جوزيف ناي)، الذي يتعامل معه ابتداءا عبر التفريق مابين مفهومي "انتقال القوة وإنتشار القوة"، حيث يرى فيهما تحولين كبيرين يحدثان عالميًا في القرن الحادي والعشرين. فالأول، يعني تحول في القوة بين الدول[٢٤]، ويتمثل بإنتقال مراكز السيطرة الدولية من دولة الى دولة اخرى، وهو أمر مألوف في التفاعلات الدولية عبر العصور، ويمكن ملاحظته اليوم في ظهور مراكز تزاحم الولايات المتحدة الامريكية كالصين والاتحاد الأوربي[٢٥]، لكنه يعتقد ان انتقال القوة في هذه الحالة يكون من الغرب إلى الشرق[٢٦]. وتلك حقيقة لازالت مدار بحث الدراسات الإستراتيجية الامريكية، فهناك قراءة مستقبلية ترسم سيناريو تحول القوة بعيداً عن الولايات المتحدة، بمقاربة الروايات التقليدية لانتقال القوة وتحولها عبر التسليم بالتحول التاريخي الكبير الذي حدث روما التي دامت سطوتها العالمية لمدة ثلاثة قرون، وهو ما قد ينطبق على الولايات المتحدة، خاصة في ظل واقع يسلم بتوقعات مفادها أن الصين بشكل أكبر أو الهند أو البرازيل، من الممكن أنها تتفوق مستقبلاً على الولايات المتحدة الأمريكية في العقود القليلة المقبلة، وهذا الأمر سيزداد خطرا في ظل تهديدات كبيرة قد تأتي من البرابرة الجدد الممثلين بالدول والجهات الفاعلة غير الحكومية[٢٧].

لذلك نجد(جوزيف ناي) يسلم بفكرة انتقال القوة وتحولها من دولة مهيمنة الى اخرى ويعتبر ذلك على أنه حدث تاريخي مألوف ممكن ان ينطبق على الولايات المتحدة الأمريكية مستقبلا[٢٨]. وهذا ممكن برغم جدية شكه أن الولايات المتحدة الأمريكية في الوقت الحاضر في انحدار شديد، بل ويستبعده، معتبراً إياه مفهوم شعبي لايتفق ولغة تحليله الرصين والصارم لموارد القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة والقادرة على امتلاكها من خلال استراتيجية القوة الذكية. لكنه يجادل بأن الولايات المتحدة تحتاج إلى استراتيجية واقعية ليبرالية للتعامل مع صعود الدول والجهات الفاعلة من غير الدول، وأنها بحاجة إلى إعادة اكتشاف كيفية أن تكون قوة ذكية. علاوة على ذلك، لا يكفي التفكير فيما يتعلق بالسلطة على الآخرين، بل يجب أن نفكر أيضًا تحقيق الأهداف التي تتطلب القوة مع الآخرين، خاصة وانها لا تستطيع تحقيق أهدافها ذات الأهمية الوطنية والدولية دون مساعدة الآخرين، وهذه هي مشكلة القوة الأمريكية في القرن الحالي، والتي لايمكن عدّها مشكلة تراجع، بل فشل في الإدراك، ويشير(جوزيف ناي) بهذا الصدد أن تحول القوة وانتقالها الكلاسيكي بين الدول العظمى انما هو مشكلة أقل خطرا قياسا بصعود الجهات الفاعلة من الدول وغير الدول، التي يكون لها عرض تفضيلي في الإنتصار وتحقيق المكاسب في أماكن محددة، خاصة في ظل عالم قائم على المعلومات والأمن السيبراني، وهنا يتنبأ ناي ان إنتشار القوة قد يكون تهديدًا أكبر من انتقال القوة وتحولها[٢٩].

إما بخصوص إنتشار القوة، يرى(ناي) إنه يمثل ظاهرة حديثة إرتبطت بتعاظم الفاعلين من الدول ومن غير الدول[٣٠]. وهي من الخطورة بمكان لاسيما حينما تنتشر القوة شرقاً او غرباً بعيدًا عن الدول إلى الجهات الفاعلة من غير الدول. وإحدى الطرق للتفكير في هذا الحدث الكبير هو ثورة المعلومات غير العادية التي بقيت مستمرة في النصف الثالث من القرن الماضي وحتى وقتنا الحاضر، وهنا يؤكد(ناي) أن إنتشار القوة ينبثق في جزء كبير منها عن ثورة المعلومات[٣١]. عندها يشير مفهوم إنتشار القوة، إلى كونه تطور اكثر حداثة من إنتقال القوة وطالما بدا مرتبطاً بشكل كبير بتطور القوة السيبرانية.

ففي تحليله للمفهوم يرى(ناي) أنه يمثل حدود جديدة للقوة مرتبطة بظاهرة الانتشار، فثورة المعلومات، وما تبعها من تقدم في الاتصالات عبر الإنترنت وخفض تكاليف الحوسبة، مثلت العامل التمكيني الذي يزيل الحواجز أمام الدخول في السياسة العالمية، وهو ما مكن دولاً وجهات فاعلة من غير الدول للقيام بأدوار مباشرة[٣٢]. وهكذا أتاحت ثورة المعلومات الإمكانية والقدرة لهؤلاء الفاعلين على تعبئة وادارة شبكاتهم من خلال القوة الناعمة بنفس أهمية حشدهم من خلال القوة الصلبة، وفي ظل ذلك لا يمكن للمرء مثلاً إدارة الجريمة السيبرانية بالوسائل العسكرية. لذلك ستبقى معطيات السنوات القادمة تشير الى

الجهات الفاعلة المهيمنة على المسرح العالمي طالما تبقى محافظة على قوة تأثيرها، حتى وإن بدت تعاني من صعوبة السيطرة الكاملة عليه، وهذا يرجع الى تمتع جزء أكبر من هؤلاء الفاعلون وحتى السكان داخل البلدان بإمكانية الوصول إلى القوة بفعل ثورة المعلومات[٣٣].

وهذا يثبت حقيقة أن ما يحمله الفضاء الالكتروني من إنتشار القوة بين الفاعلين من الدول وغير الدول، سيعطيهم مساحة كبيرة للتأثير في التفاعلات الدولية[٣٤] لذا ينصح(ناي) الولايات المتحدة انه في الوقت الذي تتصارع فيه مع انعكاسات الثورات في الشرق الأوسط وصعود الصين في آسيا، فإنها نحتاج إلى فهم أفضل لما يعنيه طالما بدت مصرة على رؤية ذاتها كأكبر قوة في السياسة العالمية، بدليل انه تقليديا، كانت علامة القوة العظمى هي قدرتها على الإنتصار في الحرب، ولكن في عصر المعلومات، الامر تغير، ذلك أن النجاح لا يعتمد فقط على من يفوز بقوة جيشه، ولكن على من يفوز بقوة قضيته وقصته أيضاً، لذلك يمثل إنتشار القوة مشكلة لجميع الدول حتى أقواها، بدليل أن المزيد من الأشياء تحدث خارج سيطرتها[٣٥]

وفي ظل نظام عالمي يزداد تعقيدًا وتحديًا، فإن دلالات إنتشار القوة تشير الى إحتمال متزايد بأن العديد من الدول الطامحة بالتأثير، والفاعلين من غير الدول من المجرمين والجماعات الإرهابية، قد تطور من قوتها وتحصل على أسلحة فتاكة قد تكون في المستقبل القريب أسلحة فوق تقليدية(بيولوجية او كيمائية) وربما نووية بمعنى أدق، عندها لم تعد السياسة العالمية الساحة الوحيدة لتفاعل الحكومات الدول الفاعلة عالميا، بل ثمة ساحة متاحة للأفراد والمنظمات الخاصة الى الشركات والمنظمات غير الحكومية والإرهابيين إلى الحركات المجتمعية العفوية للعب أدوار مباشرة في السياسة العالمية، وهو ما قد يعني ان القوة سوف يتم توزيعها على نطاق أوسع وأن هناك دولا وفاعلين من غير الدول سيقوضان إحتكار البيروقراطية التقليدية للقوى الفاعلة[٣٦]

والجدير بالذكر أن(جوزيف ناي) يدعم فكرة تعريفه للمفهوم بوجود مستويين لإنتشار القوة): [٣٧]

– **مستوى داخلي:** إنتشار القوة السياسية، وهو يشير إلى إنتشار القوة داخل الدولة، من خلال زيادة المشاركة في العملية السياسية، أو عملية صنع القرار وذلك إما من خلال التدخل في صياغة القواعد الحاكمة، أو التأثير على عملية صنع القرار ذاتها. ولهذا الإنتشار صورتان: تتمثل الأولى في "الإنتشار المؤسسي للقوة " مثل إنتشار القوة بين المؤسسة التنفيذية والمؤسسة التشريعية، أما الصورة الثانية فهي ترتبط بموقف محدد، والتي تحدث عادة مع تزايد تأثير التغيرات التكنولوجية والاجتماعية، وما يصاحبه من تراجع لدور الدولة، وهنا يحدث انتقال للقوة السياسية لصالح، الحركات الاجتماعية، والجماعات الإثنية، ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص وهو مايسمى بالإنتشار السلبي للقوة الداخلية خاصة اذا ترافق ذلك الإنتشار مع تفاقم المطالب الاثنية والعرقية وإنتشار الجماعات المسلحة داخل حدود الدولة، وهو بعكس الإنتشار الايجابي، الذي يدعم قوة الدولة الخارجية، بدلالة زيادة التأثير الداخلي واتساع نطاق القوة الداخلية ويعزز مرتكزاتها بإتجاه تأسيس مكانة خارجية بين الدول، بكلمة اخرى الإنتشار يدعم فرضية مركزية القوة وفاعلية تأثيرها الخارجي طالما أنها ناجمة عن إنتشار ايجابي داخلي للقوة السياسية داخل الدولة مثل إنتشار القوة داخل البرلمان بين قوى واحزاب مختلفة، او الإنتشار بين المؤسسات كالحالة مع النظام الرئاسي وتوازن إنتشار القوة بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية، وكذا الحال مع إنتشار القوة جغرافيا بين أقاليم الدولة كما في حالات نقل وتوزيع السلطة والصلاحيات وفق نظام اللامركزية الادارية، وهذه باجمعها تدعم قوة إنتشار القوة خارجيا[٣٨].

– **أما المستوى الخارجي:** وهو ما يرتبط بموضوع دراستنا فهو يعنى " انتقال القوة من التركز في الفاعل الأقوى، أو مجموعة الفاعلين الأكثر قوة في الإقليم أو العالم، إلى فاعلين آخرين، سواء كانوا من الدول أو غير الدول". ويرتبط إنتشار القوة هنا ببعض جوانبه بتغير إدراك مفهوم القوة ذاته وتعدد أنماطه استجابة الى تطور النظام الدولي، فهناك اتجاه للخروج من اسار التركيز على القوة العسكرية الى الاهتمام بالصور الاخرى للقوة مثل القوة الاقتصادية والقوة الناعمة وغيرها من اشكال القوة المعرفية[٣٩].

بمعنى اخر يشير هذا المستوى الى إنتشار القوة بين الفواعل من الدول بحيث تنتشر من الدولة او الدول التي تحتل قمة هيكل النظام الدولي الى دول اخرى، فيصبح الإنتشار مرتبطا بالتحول من الاحادية القطبية الى نظام متعدد الاقطاب، اي بمعنى أن دولا تحصل على القوة التي كانت ترتكز على مجموعة محددة من الدول، وتشير هذه الصورة الى تعدد الفواعل المالكة للقوة ومن ثم إعادة توزيعها بين فواعل متعددة من دول وغير دول، وهو ما ينذر بمخاطر وتهديدات وتحديات كثيرة يجب مواجهتها برغم صعوبتها الناجمة بفعل القوة التي انتشرت كالهشيم رأسيا و أفقيا، حتى أننا- بحسب جوزيف ناي- لا نملك عالما متعددة القطبية، كما اننا لا نملك عالما بدون قطبية، لذا ليس بعيدا ان مستقبل العالم في ظل إنتشار القوة سيتجه من القطبية الاحادية الى نظام متعدد الاقطاب[٤٠].

تأسيساً على ما تقدم يؤشر المستوى الخارجي لإنتشار القوة إلى حقيقة الدور الكبير الذي يمكن ان تلعبه بعض الدول والفاعلين من غير الدول الى جانب الدول الكبرى في النظام الدولي، خاصة وان هناك دولا اصبحت لديها الامكانية على متابعة مصالحها الخارجية بوسائل متعددة، فقد يكون إنتشار القوة من خلال التوجه التقليدي للقوة العسكرية حيث يتم التركيز على الحرب التقليدية وذلك باستخدام قوة النيران للاستحواذ على اراض والاحتفاظ بها من اجل ضمان مصالحها في تلك الدولة ومن خلال تطبيق نظم حديثة تقليدية للانتشار[٤١]. وتارة أخرى يكون بشكل غير مباشر من خلال الجريمة المنظمة او الارهاب او اية امور اخرى تؤثر به الدولة على الافراد الاخرين في دول اخرى[٤٢]. وثالثة يكون بالقوة الناعمة من خلال قدرة الدولة على التأثير على أفكار الأفراد في الدول الاخرى، من خلال نشر المعلومات ودعم عمليات التغيير الثقافي، او من خلال سهولة بث المنتجات الثقافية كالأفلام والتقارير المصورة، وأيضا نشر برامج التعاطف والولاء عبر برامج تعليم اللغات الأجنبية وغير ذلك[٤٣].

وتجدر الإشارة هنا الى أن هناك اختلاف حول مسألة أثر إنتشار القوة على النظام الدولي، فالبعض يرى فيه واقعاً سلبياً، على إعتبار ان النظام القائم على إنتشار القوة يحمل احتمالات اكبر لعدم الاستقرار والصراع بأشكال مختلفة، ما يهدد في النهاية استقرار النظام العالمي[٤٤]. فيما رأى آخرون أن إنتشار القوة لا يقوم بالضرورة على التضاد والصراع، بل قد يكون توافقيًّا تعاونيًّا، أو قائمًا على التكامل، فإنتشار القوة أفقيًّا ورأسيًّا يبني الهياكل الهيراركية القائمة على هيمنة الدول القومية، ويخلق تنظيمات شبكية يستمر في إطارها الدور الأساسي للحكومات والدول[٤٥]

وأزاء الإتجاهين أعلاه يرى(جوزيف ناي) إن إنتشار القوة وما تولد عنه من بروز فاعلين من الدول وغير الدول اوجد نظاما دوليا يدفع لنظام اللاقطبية، والذي يتحدى نظام القطبية الذي يعتمد على توزيع هيراركي للقوة بين الدول، فإنتشار القوة بين الفاعلين من الدول وغير الدول يؤكد انه لا يكون حكرا على الفاعلين الأكثر قوة وثروة، وإنما يتسم باللامركزية بل وحتى الإنتشار مابين مختلف الأفراد والجماعات[٤٦] وسر ذلك يكمن في ما أسسته ثورة المعلومات من أثر على القوة نحو إنتشارها، وأدت إلى توزيعها بين كل الفاعلين دولا وغير دول، ما جعل قدرة الدولة على الهيمنة على هذا المجال موضع شك، بالمقارنة بالمجالات الأخرى للقوة، بالإضافة إلى أن القوة الإلكترونية مكنت الفاعلين الأصغر في السياسة العالمية، من ممارسة القوة الصلبة والناعمة أكبر من ذي قبل من خلال الفضاء الإلكتروني[٤٧].

وهنا نقول ان القوة لازالت تحكم مركزيتها في تحليل سلوك وحدات النظام الدولي، فحداثة ما تفرزه من مفاهيم جديدة، تدلل على قيمتها كمتغير أصيل يفرض نفسه على واقع فلسفة التغيير المستمرة في النظام الدولي، وما مفهوم إنتشار القوة الا دليل على تأثير فاعليتها كدرب موصوف نقرأ به متغيرات البيئة الدولية وحقيقة ما تختزله من أداءات استراتيجية لفاعلون كثر يطمحون في تبوء مكانة القوة الدولية المؤثرة عبر توظيف وسائل متعددة لضمان مصالحهم الحيوية، وما يصلح على عموم البيئة الدولية ينطبق على توابعها من البيئات الاقليمية، فهذه الاخيرة لازالت تنفض واقعا تعاونيا/ صراعيا موسوم بلغة التنافس بين القوى الاقليمية الفاعلة في كل بيئة، على النحو الذي يؤدي الى مضاعفة قدراتها بما يحقق حلمها بالهيمنة الاقليمية،

فوجود مثل هذه الدول يشير واقعا الى تبني مسار الإنتشار بطريق او بآخر، بالقدر الذي يضمن فاعلية وكفاءة تأثيرها على المستوى الاقليمي.

وهذا الحال ينطبق كثيرا على إيران اليوم، التي تبنت– بحسب التحليلات الاستراتيجية– وعن قصد مفهوم إنتشار القوة بدلالة إنتشار الادوار القيادية لها في الاقليم، وقد تم لها ذلك بفضل ما تملكه من قوة صلبة وقوة ناعمة ثورية، وهذا أمر طبيعي اذا ما سلمنا بحقيقة أن وقوع الثورات ونجاحها سيؤدي الى إنتشار القوة بدلالة امتداد تأثير الثورة سواء بشكل تلقائي او في إطار المحاكاة او العدوى او كنتيجة مقصودة لعملية تصديرها التي تعتبر احد المراحل الاساسية في السياسات الخارجة للدول الثورية، وما ينطبق على إيران ينطبق على غيرها من الدول الفاعلة في بيئتها الاقليمية، وهذا بحد ذاته يفسر صدق ما افترضه(جوزيف ناي)، أن إنتشار القوة بين الدول ينشط حتى في إطار استمرار نظام أحادية القطب، وهو ما يعبر عن تزايد عدم قدرة القوى الكبرى في السيطرة على البيئة الاقليمية والعالمية[٤٨].

وهنا نقول ان إيران تكشف عن دلالة نفوذها من خلال إنتشار القوة، فهي وبحسب(ناي) تعتبر دولة إقليمية كبرى ويجب الاعتراف بها على هذا النحو ولها مصالح مشروعة في المنطقة، وهو ما يقلق الامريكيون وحلفائهم الذين ينظرون الى انشطة ايران وحلفائها على انها تزعزع استقرار المنطقة، لاسيما مع ثبات فاعلية الدور الذي يلعبه الحرس الثوري الذي ترى فيه ايران أن عمله مشروع ويتفق وعقائدية دورها الرئيس في المنطقة، وقد اثبتت إيران بفعل ذلك أن لها مصالح اقليمية مشروعة للغاية إقليمياً، تماما كما يعتقده خصوما في المنطقة من ان لديهم مصالح مشروعة، لذا ما نحتاجه اليوم وفي المستقبل هو المفاوضات التي تعترف بالمصالح المشروعة لجميع الأطراف[٤٩].

المبحث الثاني: النظريات المفسرة لانتشار القوة استراتيجياً.

أولاً: النظرية الواقعية.

تمثل القوة مفهوماً تحليلاً مركزياً في طروحات المدرسة الواقعية[٥٠]. فمنظروا هذه المدرسة، كما سنرى، يجمعون على إفتراض أساس مفاده ان القوة هي المحدد الرئيس للسلوك الدولي، كونها هي التي تعبر عن المصلحة القومية للدولة ومن اجلها تدخل في صراعات في المحيط الدولي[٥١]. من ذلك نستشف ان القوة تمثل وسيلة لاغنى للدولة عنها في سلوكها السياسي الخارجي، اذ تلجأ اليها في تنفيذ سياستها الخارجية لتحقيق اهدافها، لذلك على كل دولة ان تكون دائما مستعدة وباستمرار اما لمواجهة القوة بالقوة او لدفع الضعف، وهذا يجعل من الانقياد الى الحرب شيئا مؤكداً[٥٢]. وقد أشر ماتقدم ان مفهوم إنتشار القوة مثل نقطة محورية في طروحات هذه المدرسة، فمفكروها يلمحون اليه ضمنا في افكارهم عن دور القوة في توجهات الدولة تجاة الدول الاخرى، فـ(ميكيافيلي) يرى أن على الدولة أن تأخذ الحروب الاستعمارية بجدية، على أساس أن الدولة التي لا تتوسع على حساب غيرها تكون عرضة لتوسع الدول الأخرى على حسابها[٥٣]. ويلاحظ الواقعي (إدوارد كار Carr. H.E) إن سياسة الإمبريالية التي تخصصها الدولة لزيادة قوتها تمثل سياسة ممنهجة ترجع إلى رغبة الدولة في القوة ومنع أطراف أخرى من تهديدها ضمن الميزان القائم[٥٤].

ويشير(هانز مورجنثاو) الى مفهوم إنتشار القوة بدلالة السيطرة، اذ يعتقد ان الميل الى السيطرة يعد عنصرا اساسيا في جميع الترابطات الانسانية ابتداءا بالأسرة عبورا بالترابطات الاخوية والهيبة والتنظيمات السياسية المحلية انتهاءا بالدولة. فالاندفاع من اجل الإنتشار والسيطرة شائعة عند الجميع[٥٦]. ومن ذلك يرى(مورجنثاو) ان القوة هي الدافع المعزز لأي عمل سياسي خارجي، والدول في صراعها من اجل القوة مع غيرها تسعى الى تحقيق توسع امبريالي او تحقيق الشهرة او النفوذ وهذا يدفع بها الى زيادة قوتها كسياسة منتهجة من قبلها[٥٧]. للإطاحة بالوضع القائم وقلب العلاقات القائمة بين دولتين او اكثر رأسا على عقب، وهدفها في ذلك هو: اولا: السيطرة على جميع الكرة الارضية أولا، وقد يكون هدفها اقامة امبراطورية قارية ثانيا، وربما تحقيق تفوق محلي ثالثا[٥٨].

إما(كينيث والتز) رائد الواقعية الجديدة/الدفاعية فقد أولى القوة اهمية كبيرة، معتبرا اياها اساس السياسة، فهو يرى ان السياسة تدور حول القوة، وانه لايمكن الحديث عن نظام سياسي الا بوجود قوة منظمة فيه وبطريقة هادفة ومميزة تنتج النظام.

وفي ميدان السياسة الدولية فالقوة هي التي تحدد مواقع الوحدات فيها، فإما ان تكون على اساس هرمي بحيث تكون احداها في موقع اقوى من وحدة اخرى، واما ان توضع على سطح افقي مستو مع عدم وجود رغبة لدى أي وحدة في الاعتراف بتفوق وحدة اخرى، وتحديد المواقع يكون من حق النظام وليس للوحدات نفسها[٥٩].

هذا يعني ان بنية النظام السياسي الدولي مقيدة الى حدما للدول التي لا تملك مطلق الحرية لتفعل ما تشاء، والنظام هنا يؤثر من خلال عدد قليل من المتنافسين، بحيث يكون لسلوك احداها تأثير كبير على بعض المنافسين او كلهم. وهذا ما توصل اليه(والتز) عندما شبه النظام الدولي بالسوق الذي تحتكره الاقلية الاحتكارية في مقاربته للنظام الدولي[٦٠]. ويعني(والتز) هنا بالأقلية الاحتكارية في النظام الدولي الدول ذات موارد القوة الشاملة(القوى الكبرى) والتي يكون عددها ضئيل والتي لديها ما يكفي من القوة للتأثير على كل الدول الاخرى في النظام سواء باتجاه واحد في حالة وجود تباين في القوة – كالحالة مع الدول الصغيرة – او بإتجاهين عند عدم وجود تباين بينهما[٦١]– كالحالة مع دولة كبرى اخرى محكومة معها بمبدأ المنافسة الكاملة.

ويرى(والتز) إن الدول الكبرى يحق لها ان تضمن أهدافها الخارجية وفق معادلة القوة الناتجة عن موارد القوة الهائلة التي تملكها والتي تمكنها من التأثير عالميا وفي ذلك نجده يشير ضمنا الى مفهوم إنتشار القوة كوسيلة عملية مثلى تضمن بها تلك الدول مصالحها القومية، لابل نجده يؤشر لذلك المفهوم صراحة بصيغة التوسع. فحالة الفوضى التي يتسم بها النظام الدولي والتي نتج عنها حالة عدم اليقين بين هذه الدول ولأجل ضمان الشرط الاحتكاري لها في العلاقات الدولية، فإنها ترغم الى زيادة قوتها لتنتهز الفرصة للتوسع، وبخلافه فأن عليها ان تخاطر في احتمال ان تنتهز الدولة المنافسة الاخرى الفرصة لزيادة قوتها النسبية، وربما تتمكن من السيطرة على النظام والغاء المنافسة في احتكار القلة، فخطر الاحتكار(السعي نحو الامبراطورية) حاضراً دائماً بين الدول كما بين الشركات[٦٢].

إما(جون ميرشايمر) الذي يعد رائداً للواقعية الهجومية، فأفكاره تشير بوضوح لمفهوم إنتشار القوة فهو يرى ان بنية النظام الفوضوية تشجع الدول على زيادة حصتها من القوة الى اقصى حد لتشمل السعي الى الهيمنة[٦٣]. أي ان الفوضى تحفز الدول على تحقيق اقصى قدر من القوة لضمان الامن عن طريق السيطرة والهيمنة[٦٤]. فحاجة الدول الى البقاء بوجود بيئة دولية تتسم بالفوضى مثلت عاملا مشجعا للدول في انتهاج سلوك عدواني[٦٥]. من هنا نراه يؤكد بأن على الدول العظمى الهيمنة في منطقتها وتحرص في الوقت عينه ان لا تسيطر قوة عظمى منافسة على منطقة اخرى، مايعني ان الهدف الاساسي لكل قوة عظمى هو زيادة حصتها من النفوذ العالمي الى اقصى حد والسيطرة في النهاية على النظام[٦٦]. فالدول الكبرى بطبيعتها تتبع سياسات عدوانية، وتبحث ببساطة لأجل توسيع قوتها ونفوذها ولو على حساب أمن واستقرار الدول الأخرى[٦٧] وهذا يتطلب سياسة قوة مؤثرة تدفع الدول للبحث عن النفوذ والتأثير في سلوكيات أطراف أخرى، دون الاكتفاء بحاجة البقاء، والذي يفهم منه طموح للغزو والتوسع على حساب دول أخرى[٦٨].

وهذا يعني ان بنية السياسة الدولية حتمت على الأمم الأكثر قوة أن تضمن مسؤوليات واسعة بحكم مواردها ووزنها في الميزان، والذي يقودها في نهاية المطاف إلى انتهاج سلوكيات توسعية[٦٩]. مما تقدم يمكن القول ان مسائل النفوذ والتوسع والهيمنة انما هي وسائل لضمان الاهداف القومية، الامر الذي يحتم على الدول الكبرى زيادة قوتها لنشرها على مستوى عالمي بشكل يضمن تحققها والمحافظة عليها، وبهذا الشكل تكمن قيمة إنتشار القوة خارجيا.

ثانياً: النظرية الليبرالية.

حظيت القوة بأشكالها المختلفة باهتمام كبير في تحليلات المؤيدين والمدافعين عن أفكار المدرسة الليبرالية، فالقراءة الموضوعية المتأنية لهذه الأفكار تكشف حجم الاهتمام بها كموضوع مركزي في تحليل السياسات الخارجية بدعوى انها تمثل وسيلة لضمان مصالح هذه الدول في بيئة دولية فوضوية شديدة التعقيد، وهذا يمثل مدخلا لفهم سلوك الدول في نشر قوتها خارجيا، بقرينة ان الليبرالية بنظرياتها المختلفة – على الرغم من تأكيدها على التعاون– ترى ان الصراع يمثل مستوى مهم لتحليل النظام الدولي، فهي لم تستبعده كونه يعكس طبيعة افضليات الدول عندما تكون متباينة وبالتالي يحدد اشكال سلوكها

وادوات تحركها مع باقي الفاعلين الدوليين في النظام الدولي[٧٠]. فالصراع يمثل سمة الامبريالية من خلال تنافس الدول على الموارد وما يترتب عليها من اخضاع الشعوب للسيطرة على مقدراتها وثرواتها، لذلك فالحرية الاقتصادية والتجارة الحرة ليستا دائما سبيلا ناجحا لتجنب الحرب[٧١]. هذا يعني ان الامبريالية قد تجد نفسها من خلال الليبرالية، فالعلاقة الحميمة بينهما تحققت في العراق كأنموذج توضيحي، حيث شكلت القوة العسكرية الامريكية دافعا ومحفزا لليبرالية الجديدة[٧٢].

ولا يكون استخدام القوة وتوظيفها خارجياً بحجة تحقيق السلام الدائم في النظام الدولي، – وفق زعم الليبراليين– الا من خلال نشر المؤسسات الديمقراطية في العالم، وتكوين نظام دولي من الدول الديمقراطية من شانه ان يؤدي الى حالة تختفي فيها الصراعات والحروب[٧٣]. وهذا يعني ان الليبراليين يسعون الى (لبرلة) العالم من خلال نشر الديمقراطية، اي هيمنتها كنظام وانتشارها لتعم مختلف انحاء العالم، ولتكون دمقرطة العالم ولبرلته احدى اهم افرازات الانموذج الليبرالي بعد فشل الانموذج الاشتراكي. بمعنى آخر ان إنتشار الديمقراطية يعني تكريس المشيئة الامريكية للعالم، والتي لا يهمها ما تدعيه من قيم ليبرالية بقدر ما تهمها مصالحها التي تتحرك لضمانها في سياستها الخارجية بدافع براغماتي– مصلحي، ليكشف ان ما تقوم به الولايات المتحدة من تسويق لديمقراطيتها والترويج لها ماهو الا غطاء تستعمله لبلوغ مآربها التوسعية[٧٤].

ويرى(جوزيف ناي) بمفهوم إنتشار القوة مفهوماً مركزياً ذو أهمية كبيرة في تحليل توجهات كل الفاعلين في السياسة الدولية بدلالة تزايد القضايا ومجالات التأثير والتفاعل الواقعة خارج نطاق السيطرة الكلية للدولة بما فيها الدول الأكثر قوة مع ظهور فاعلين جدد يتمتعون بصورة جديدة من القوة [٧٥] هذا يعني ان هذا المفهوم يمثل مشكلة كافة الدول في عصر المعلومات العولمي ما أدى إلى ان أكثر الأشياء تحدث خارج نطاق سيطرة اقوى الدول[٧٦]، أي ان ثورة المعلومات جعلت من مايسمى بـ(الفضاء الالكتروني) أحد العناصر الرئيسية التي تؤثر في النظام الدولي بما يحمله من أدوات تكنولوجيا تلعب دورًا مهمًّا في عملية التعبئة والحشد في العالم، فضلاً عن التأثير في القيم السياسية وأشكال القوة المختلفة سواء كانت صلبة أو ناعمة، وما يزيد من خطورته اكثر انه يتميز بسهولة الاستخدام ورخص التكلفة وسهولة الحصول على المعلومات وتوافرها، فضلاً عن إمكانية التخفي وعدم الظهور بالشخصية الحقيقية الملموسة على أرض الواقع[٧٧].

وقد شجع كل ذلك على تعدد الفاعلين المستخدمين للفضاء الإلكتروني، ليشمل بذلك أفرادًا وجماعات ودولا ومنظمات دولية وشركات، كما وتعددت استخداماته فأصبح له استخدامات تجارية ومالية واقتصادية وعسكرية واجتماعية وعلمية ومعلوماتية، فإذا كان من الصعب تحريك أسطول دولة معينة في المحيط أو الإقليم البحري للقيام بمهمة معينة. فإنه من اليسير جدًّا إرسال جيش جرار من الفيروسات وبرامج الكمبيوتر التي تستطيع القيام بعمليات معلوماتية على قدر عالٍ من الأهمية[٧٨].

وقد أصبح الفضاء الاليكتروني وسيلة لشن الهجوم وتنفيذ الأعمال العدائية بين الخصوم كغيره من المجالات كالجو أو البحر، فهو بمنزلة وسيط جديد للصراع[٧٩]، والمسمى بـ(الصراع الإلكتروني) كأحد أوجه الصراع الدولي اليوم الذي يرتبط بإنتشار القوة الالكترونية، حيث يستطيع أحد أطراف الصراع أن يوقع خسائر فادحة بالطرف الآخر، وأن يتسبب في شل البنية المعلوماتية والإتصالاتية الخاصة به فيسبب خسائر عسكرية واقتصادية فادحة من خلال قطع أنظمة الاتصال بين الوحدات العسكرية بعضها ببعض، أو تضليل معلوماتها أو سرقة معلومات سرية عنها، أو من خلال التلاعب بالبيانات الاقتصادية والمالية وتزييفها أو مسحها من أجهزة الحواسيب، وهذا يكون من خلال أسلحة بسيطة لا تتعدى الكيلو بايتس، تتمثل في فيروسات إلكترونية تخترق شبكة الحاسب الآلي وتنتشر بسرعة بين الأجهزة، وتبدأ عملها في سرية تامة وبكفاءة عالية، وهي في ذلك لا تفرق بين المقاتل والمدني، وبين العام والخاص، وبين السري والمعلوم وبذلك اصبح لمفهوم إنتشار القوة المرتبط بثورة المعلومات والمؤثر على كافة اشكال القوة تأثير في علاقات القوة نفسها على مستوى السياسة الدولية، فمن ناحية أدت إلى توزيع القوة بين عدد أكبر من الفاعلين[٨٠].

وهذا مايتفق ضمنا مع تأكيدات الليبراليين الذين يسلمون بأهمية الفاعلين من غير الدول الى جانب الدول التي يعتبرونها اللاعب الأهم في السياسة الدولية[٨١]. فهؤلاء الفاعلون سمح لهم الفضاء الاليكتروني بأن تكون لديهم الادوات الخاصة في شن

الحرب، فأضحى لهم وسيلة للقيام بحروب غير تقليدية، كالهجمات الإلكترونية، والتجسس الإلكتروني، وإطلاق الفيروسات الخبيثة على الأجهزة الإلكترونية، مما أدى إلى نشأة مصادر تهديد غير تقليدية حددها جوزيف ناي في أربعة تهديدات رئيسية هي: التخريب الاقتصادي، والجريمة، والحرب الإلكترونية، والإرهاب الإلكتروني ، تلك التهديدات غير التقليدية لها تأثيرها الكبير نتيجة لصعوبة الردع في المجال الإلكتروني، بالمقارنة بالمجالات الأخرى[٨٢] .

ثالثا: النظرية البنائية.

تعد النظرية البنائية الاجتماعية تياراً منافساً لمدرستي الواقعية والليبرالية الجديدة والتي تشترك معهم في السمات الاساسية للسياسة العالمية[٨٣]، وكونها حيث على دور الثقافة والقيم والأفكار في العلاقات الدولية، وتتناول بالتحليل قضايا الهويات والمصالح والمثل[٨٤]. وهذا يعني انها تسعى الى تقديم منظور سوسيولوجي للعلاقات الدولية، تؤكد فيه تعاضد البنية القيمية مع البنية المادية واهميته في هذا المجال، فمثلا للهوية دور في صياغة مصالح وسلوكيات الدول[٨٥].

فالهوية هنا تعد محورية في تحديد خيارات السياسة الخارجية للدول لأنها الوسيلة التي يترجم من خلالها القادة والمواطنون ادراكهم الى مواقف في العلاقات الدولية، كما انها تمثل الطريقة التي يتولى من خلالها هؤلاء بناء العالم الذي يحاولون التأثير عليه عبر سياستهم الخارجية[٨٦]. لنكون هنا امام هوية الدور التي تنتج من التفاعل مع الاخر الذين لديهم هويات مضادة مرتبطة بقضايا معينة، وبذلك فأن سلوك الفاعل الدولي مرتبط بهويته المحددة لمصالحه والتي يسعى لتحقيقها من خلال الدخول في تفاعلات مع الاخرين[٨٧]. وبالتالي ستحدد الهوية طبيعة البيئة الامنية وخصائصها[٨٩].

وغالبا ما يربط البنائيون مابين الهوية كمتغير محدد لسلوك الدول الخارجي ومابين القوة كضامنة لتحقق مصالحها في البيئة التي حددتها هويتها، لذلك اولى البنائيون قيمة كبيرة لمتغير القوة في تفسير السلوك الخارجي للدول وخاصة الكبرى. فمثلا يدفع ادراك الدولة لهويتها كقوة عظمى وسيادة الشعور بالتفوق لدى مواطنيها للتصرف خارجيا على نحو يتوافق مع هذه الهوية، ويتضمن ذلك انتهاج سلوكيات معينة للحفاظ على هيبتها ومقامها الرائد في السياسة الدولية[٩٠]. وهنا بالتحديد نلمس فكرة إنتشار قوة الدولة بناءا على هويتها التي تمثل ذاتها، ودليل ذلك مايراه (الكسندر ويندت) من ان التوظيف الخارجي للقوة له علاقة بالتقدير الاجتماعي للذات من قبل الاخرين وشعورهم واحترامهم لهوية الدولة، فعندما يشعر مركب المجتمع/الدولة باستخفاف واهانة الاخرين لهم وبشكل متكرر في بيئة دولية يسودها التنافس بين الوحدات، فانه لايمكنهم تحمل هذه الصور وستعوض الدولة حاجتها لتقدير الذات بفرض هذا الاحترام خارجيا من خلال استخدام القوة وبانتهاج سياسة عدائية ضدها[٩١].

ويبدو ذلك جليا في حال روسيا بعد عام ١٩٩١ وما أدى اليه الدور السلبي للولايات المتحدة وحلف الناتو ضدها في عدم مراعاة امنها ودورها في العديد من القضايا الاقليمية والدولية، فقد ولدت هذه المواقف شعورا عاما لدى الشعب الروسي بحجم الضرر الذي مس سمعة دولتهم ومكانتها كقوة عظمى سابقة، فنجدها منذ وصول بوتين الى السلطة سعت روسيا الى انتهاج سياسة خارجية اكثر تصلبا وعدائية تجاه بعض القضايا المهمة كالتدخل العسكري المباشر في جورجيا عام ٢٠١٢ وضم شبه جزيرة القرم عام٢٠١٤ وفي تدخلها العسكري في سوريا، كل تلك المواقف تفسر وفق منظور البنائية بعدم الرضا عن صورة الذات لدى الاخرين، ومن ثم السعي لفرض الاحترام عليهم. وهذا المثال يصلح وفق تصور البنائين لتأشير أهمية دور القوة في تفسير السلوك السياسي الخارجي للقوى الكبرى التصحيحية التي تحاول تغير قواعد النظام ليتوافق مع مصالحها كالحالة مع فرنسا النابولونية، حتى وان تم ذلك تحت الرغبة في غزو الاخرين وتغيير قواعد النظام الدولي القائم[٩٢].

ويرجع(ويندت) ذلك الى ان الادراكات المتشكلة ثقافيا والتي تسير الى جنب تأكيد مصالح الدولة خارجيا لها دور في تشكيل الادراك الذاتي لقضية الحرب كعمل مجيد او رجولي، والنسق الدولي غير الشرعي وتصوير الاخرين بغير الاوفياء مع الدولة، أمر يدفع نحو تغيير قواعد ذلك النظام بالقوة لأجل تقدير الذات[٩٣]. وهذا يتفق كثيراً مع تأكيد (الكسندر ويندت) من ان فوضى النظام الدولي الناتجة عن العلاقات الاجتماعية وعمليات التفاعل بين الوحدات بعضها بعضاً والوحدات و البناء، دفعت بالقوي لفعل ما تمنحه قوته والضعيف يقبل ما تفرضه القوى الأخرى عليه، وهذه الفكرة هي نفسها التي نقد بها (ويندت)

الواقعيون في تفسيره وتحليله لمفهوم الفوضى بناءا على ما اسماه (النظرة الهوبزية للفوضى) التي اكدت على ان النظام الدولي فوضوي تحكمه شريعة الغاب، وما على الدولة الا ان تأخذ بنظام الاعتماد على الذات الذي يقودها الى سلسلة من السياسات من ضمنها سباق التسلح التي تقودها إلى صراع الكل ضد الكل[٩٤]. لذا فان الطبيعة الصراعية للعلاقات الدولية مع وجود الفوضى كسمة بارزة للنظام الدولي، قد يدفع بالدولة بناء على مبدأ التقدير الاجتماعي للذات الى ان توظف قوتها خارجيا لتأكيد مصلحتها بناءا على هويتها المرتبطة بذاتها، فللقوة اثر في تأكيد الدولة الخارجي بناءا على دور الهويات والمثل والافضليات في صياغة الاحداث وتأثيرها في مجراها وفهمها وتحليلها[٩٥].

وتؤكد النظرية البنائية من جانب اخر، على مسألة إنتشار الافكار او تدويل المعايير من خلال تبني هويات المجموعات النظيرة، وهذه التفسيرات تساعدنا على فهم ان الافكار تنتشر داخل البيئة الوطنية وعبر الحدود الوطنية الى البلدان الاخرى، وهذه هي طريقة إنتشار الديمقراطية وطريقة تدويل افكار حقوق الانسان[٩٦]. فهذه الافكار عادة ما تبنى اجتماعيا لكنها تعتبر على نطاق واسع وكأنها صحيحة[٩٧] لذلك نجد الدول تستعين بها لشرعيتها في الجماعة الدولية لتحقيق مصالحها.

فقد يكون نشر الديمقراطية وسيلة لذلك، ودليل ذلك العزو الامريكي للعراق عام٢٠٠٣ والذي كانت فكرته وفق الارادة الامريكية على انه شرعي بحجة ان النظام العراقي السابق يمتلك أسلحة الدمار الشامل، فعمدت الى تغيير النظام بالقوة بعدما اخفقت في الحصول على موافقة مجلس الامن على الغزو. وعليه وبناءا على رأي صناع السياسة الامريكية، فان التفسير البنائي للسلوك الأمريكي تجاه العراق كان شرعيا وفق رأيهم وذلك لان النظام العراقي السابق يمثل مكون اجتماعي للتهديد نتيجة لامتلاكه هذه الاسلحة' وهذه الحجة تتفق كثيرا مع التفسير الليبرالي لعملية الغزو للتخلص من تهديد العراق من خلال استبداله بنظام ديمقراطي يكون منارة للديمقراطيات الاخرى الناشئة[٩٨].

في كل ما تقدم يمكن القول على الرغم من ان النظرية البنائية الاجتماعية تعتبر نفسها تيارا منافسا لمدرستي الواقعية والليبرالية الجديدة الا انها في الحقيقة تشترك معهم في السمات الاساسية للسياسة العالمية[٩٩] وهذا يتحدد في تسليم البنائيين من ان السياسة الدولية قد تكون محكومة بالقوة والتي أصبحت جزءاً من الإطار الاجتماعي لسلوك الدول[١٠٠]

المبحث الثالث: وسائلية انتشار القوة في البيئة الاستراتيجية الدولية

تمثل سياسة الحرب من أبرز القضايا التي اهتمت بدراستها مادة العلاقات الدولية، فهي تمثل بأسبابها ووسائلها المختلفة وسيلة لتصريف العلاقات بين الدول باستخدام القوة التي تعددت وتوسعت – من حيث الفرض والاساليب والتبريرات – بشكل كبير، مايعني ان هناك مسالك عديدة في وسع الدول اتخاذها في هذا المجال[١٠١].هذه المسالك تؤكد حقيقة ان القوة في مفهومها تعني (القدرة على الاقناع والقدرة على الاكراه)، أي انها ليست مجرد اداة للتدمير كما قد يتبادر للذهن لأول وهلة، بل هي – كما يؤشر تاريخ العلاقات الدولية– مزيج من التعاون والصراع حتى بين الدول الكبرى، لذلك وجدنا تنافس الدول على حيازة اسباب القوة وعناصرها المختلفة[١٠٢]. بمعنى ان الدول لا تستطيع ان تستغني عن مقومات وعناصر القوة في خدمة اهدافها في البيئة الدولية، لذا تراها تستعين بمجموع قوتها (الصلبة+ الناعمة= الذكية) كوسيلة لسياستها الخارجية من خلال نشرها خارج حدودها في المناطق الحيوية لتأكيد مصالحها التي كانت ولازالت تدافع عنها. وهي في سبيل ذلك تعتمد عدة وسائل تتمثل بالاتي:

١.**التمدد:** هو إستراتيجية تدخل دولة في شؤون الدول الاخرى بموجب معايير محددة تقوم عليها سياسة الدولة المتدخلة[١٠٣]. وذلك من اجل تحقيق اهدافها وغاياتها بناءا على استخدام محصلة القوة القومية الشاملة لمجتمع تلك الدولة في كافة الظروف الحاضرة والمتوقعة[١٠٤]. وبناءا عليه ثمة علاقة قوية مابين القوة كمتغير لضمان اهداف الدولة الخارجية ومابين التمدد كاستراتيجية ضامنة لتحقق تلك الاهداف. فقيمة الاهداف سواء كانت استراتيجية ام سياسية ام اقتصادية ....الخ هي التي تدفع بالدولة الى ان تمد نفوذها السياسي لتأكيد ذاتها ما يجعل منها لاعبا مهما في خريطة التوازن الاقليمي في المنطقة المستهدفة بالتمدد[١٠٥]. وهنا نستطيع القول ان التمدد يقترن بإنتشار قوة الدولة خارجيا لتحقيق جملة من الاهداف النهائية التي تغلفها الدولة في احيان كثيرة بغلاف ديني او فلسفي او اقتصادي او اجتماعي، فتكون الاهداف مربوطة بالقوة ، وبدون ذلك الربط

يصعب الحكم على ما اذا كانت الحصيلة المحققة لدى الدول من امكانات القوة القومية تقترب من مستوى الاهداف الخارجية التي تختارها لنفسها ام انها تتجاوزه لتصبح نوعا من الافراط الذي لا تبرره ملابسات الظروف التي تحيط بهذا الاختيار المحدد لأهدافها[١٠٦]، ولكن متى ما سعت الدول الى تحقيق مثل هذه الاهداف بوسائل السياسة الدولية، فإنها لاتتوانى عن استخدام كافة اشكال القوة[١٠٧].

٢.**التوسع:** هو تدبير وسلوك سياسي تقوم به وحدة سياسية معينة بهدف اخضاع شعوب اجنبية لسيطرتها. فالدولة المتوسعة تمارس سياسة خارجية قوامها بسط نفوذها الى ما وراء حدودها أيا كانت الوسائل والاهداف[١٠٨]. الغاية منه إكتساب المزيد من الاراضي بغرض فرض الهيمنة وزادة في السيطرة واخضاعها لمناطق نفوذها سياسيا وعسكريا واقتصاديا[١٠٩] ولهذا لا غرو أن يمثل التوسع مفهوما سلبيا كونه يصف ما لسياسة بلد بعينه من اطماع خارجية تترجم بشكل نزعة مَدّ النفوذ والسَّيطرة على مجالات أوسع(توسُّعات استعماريَّة)[١١٠].

يزودنا التاريخ بشواهد كثيرة على ان الكثير من الدول اعتمدت التوسع كاستراتيجية تنتهجها على حساب الدول الضعيفة من اجل تحقيق اهداف سياسية كانت ام اقتصادية ام عسكرية بما لها من فائض قوة تطمع دائما باستخدامه من اجل تحقيق المزيد من تلك الاهداف عندئذ يكون إنتشار القوة قد تحقق من خلال التوسع[١١١] فالدولة القوية التوسعية عمدت/تعمد الى توظيف قوتها من خلال نشرها كوسيلة لتحقيق اهدافها في النظام الدولي من خلال بسط نفوذها السياسي والعسكري والاقتصادي، ليغدو التوسع قرين بالنفوذ بتأكيدهما على قدرة الدولة على استخدام جميع امكانياتها الثابتة والمتغيرة للتأثير في تصرفات الدول الاخرى ايجابا(بالقيام بما تريده الدولة من اعمال) أو سلبا(بالامتناع عن القيام باي أعمال غير مرغوب فيها من قبلها)[١١٢].

وفي كلا الحالتين تكون النتيجة واحدة وهو ان الدولة القوية بما تملكه من قوة سياسية في المجال الدولي ستكون قادرة على التوسع وفق استراتيجية فن اكراه الاخرين على تنفيذ ما تريد[١١٣]، بناءا على ذلك يعد التوسع أحد أهم أدوات التسلط العسكري والاقتصادي والسياسي و الثقافي الذي تمارسه الدول القوية ضد دول أخرى من أجل إخضاعها و السيطرة على كافة موارد قوتها المتاحة بهدف تحقيق الرفاهية الاجتماعية والاقتصادية لشعوبها، والحقيقة تشير الى أن الدافع الأساسي للتوسع في صيغته القديمة و الحديثة هو يعتمد صيغ الاستغلال الاقتصادي و تأمين أسواق تجارية، و كذا طرق و مواصلات تسمح بإنعاش اقتصادها، إذ أن التزايد في رأس المال و النمو الهائل للصناعة في بلدان العالم الأول لازال يخلق فائضا يوجب استثماره لضمان استمرارية هذا المستوى من التقدم، وهو ما يحتم عليها التوجه لدول العالم الثالث وخاصة الغنية منها بموارد القوة الوفيرة[١١٤].

٣.**التدخل:** يؤكد (جوزيف ناي) ان للتدخل معنيان: المعنى الواسع: هو ممارسات خارجية تؤثر في الشؤون الداخلية لدول أخرى، أما المعنى الضيق: فيشير إلى التدخل بالقوة العسكرية في الشؤون الداخلية لدولة أخرى[١١٥] وبهذا يتضمن التدخل كتدبير فرض إجراءات من قبل الأطراف الخارجية لتحقيق أهداف السياسة أو خلق الظروف المواتية لتحقيق تلك الأهداف[١١٦]. اذ يتخذ التدخل أشكال الحرب التقنية أو الحصار والضغوط الاقتصادية أو الدبلوماسية أو دعائية، ويكون التدخل العسكري المباشر آخر خيار لأنه ليس بالعمل الأكثر عقلانية، لكنه الاكثر تمييزا[١١٧].مع الاعتبار ان التدخل لا يعني العمليات العسكرية فقط، و إنما قد يأتي باستخدام العقوبات و الحوافز و المساعدات الاقتصادية و قد يكون التدخل مفوضا من قبل الأمم المتحدة باعتبارها مكلفة بحماية السلم والأمن الدوليين، و قد يكون أحاديا أي من الطرف المبادر و السابق بدون الرجوع إلى التفويض الدولي[١١٨].

مما يعني ان التدخل ينطوي على ممارسة كافة اشكال القوة التي تختزل بتشكيلة واسعة تتراوح مابين الدعم الدبلوماسي والمساعدة الاقتصادية الى العمليات العسكرية، وهذه الاخيرة تعد الاداة المتاحة على نطاق واسع اكثر من اي وسيلة اخرى لهذا الغرض[١١٩]. وهو مصمم بتلك الوسائل للتأثير في قيادة الشؤون الداخلية في دولة ما، وربما ضم هذه الدولة أو الاستيلاء عليها

أو السعي إلى هزمها في مواجهة عسكرية، بالتناغم مع المصلحة القومية للدولة حتى وان كان التدخل انسانيا، لأنه يستحيل أن نتخيل ان الدول قد تضع(أو يجب أن تضع)الهموم الإنسانية قبل المصلحة القومية[١٢٠].

وهذا يشير الى ثبات فرضية المصلحة القومية للدول المتدخلة عبر استخدام القوة في الشؤون الداخلية للدول دون إذنها تحت ذريعة الاغراض الانسانية، بمعنى اخر انه لاتوجد دولة تعمل لأهداف تنطوي على الايثار المحض، وان قضايا المصلحة تلعب دوما دوراً مهماً في صنع قرار التدخل، وهذا الاخير يعد انسانيا شريطة ان يكون الدافع الاساسي، ومن الصعب للغاية التأكد مما إذا كانت الحال كذلك، ومن السهل على الدول ادعاء دافع انساني اساسي في الوقت الذي تيعى فيه في الواقع وراء مصالح مكشوفة، وذلك يعد سببا لتعرض مفهوم التدخل الانساني لقدر كبير من اساءة الاستغلال[١٢١]. ولأجل تحقق وضمان المصلحة القومية فان مشروعيتها– مع عدم مشروعيتها في كثير من الاحيان– من جانب الدولة المتدخلة يمثل خير وسيلة للمحافظة عليها، كون تلك المصلحة تفرض على الدولة المتدخلة توظيف كافة اشكال القوة لديها لأجل تحققها، فنجدها تدخل في النزاعات بين الفئات داخل دولة معينة لصالح الفئة الشرعية او المناهضة، او قد يكون لصالح دولة ضد دولة ثالثة او مجموعة من الدولة او يكون تأديبيا ضد دولة اخرى تصحيحا لوضع تضررت منه الدولة المتدخلة[١٢٢].

٤.**الإحتلال:** عرفت المادة (٤٢) من اللائحة الملحقة باتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ الإحتلال بـ "يعتبر الإقليم محتلاً عندما يصبح فعلاً خاضعاً لسلطة الجيش المعادي، ولا يمتد الإحتلال إلا إلى الأقاليم التي تقوم فيها هذه السلطة وتكون قادرة على تدعيم نفوذها". اما فقهاء القانون الدولي فعرفوا على انه: مرحلة من مراحل الحرب، تلي الغزو مباشرةً وتتمكن فيها القوات المتحاربة من دخول إقليم العدو، ووضعها للإقليم تحت سيطرتها الفعلية بعد أن ترجح كفتها بشكل لا منازعة فيه، ويتوقف النزاع المسلح ويسود الهدوء تماماً الأراضي التي جرى عليها القتال[١٢٣].

ما تقدم يشير الى أن الإحتلال يدلل عن حالة تخضع فيها أراضي دولة ما للسيطرة الفعلية لقوة مسلحة أجنبية[١٢٤] وهذه الاخيرة تكون ممثلة بجيوش دولة او عدة دول تمارس ادوارا مختلفة في اقليم الدولة المحتلة، بما يؤدي الى ممارسة اختصاصات نيابة عن تلك الدولة[١٢٥]. أي أن السيادة وإدارة المرافق تنتقل الى السلطة المحتلة ريثما يتم الجلاء[١٢٦]. لذلك عُدَّ الإحتلال مظهر للتسلط السياسي أو الاقتصادي أو العسكري أو الثقافي أو الحضاري الذي تمارسه دولة على غيرها، وغالباً ما يكون الهدف من هذا التسلط هو الإستغلال الاقتصادي للدولة الخاضعة للسيطرة وتسخير إمكاناتها الطبيعية ومواردها البشرية لرفع مستوى الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للدولة المحتلة[١٢٧] التي تسمح لنفسها بتبني الاحتلال كاستراتيجية لضمان مصالحها الخارجية، وهي قادرة على ذلك بما تملكه من امكانيات التفوق والتسلط والسيطرة. فدولة من هذا النوع تتصف بسعة مصالحها وتعهداتها وكبر شعورها بأنها ممهورة برسالة كونية[١٢٨]، لديها الامكانية على نشر قوتها في الخارج لمتابعة مصالحها، لذلك تعمل دوما للحصول على المزيد من امكانات القوة بمختلف اشكالها وخاصة العسكرية منها لأهميتها الكبيرة في هدم الوضع القائم لدولة ما واعادة صياغتها باطار معادلات جديدة[١٢٩]. ولكي تحقق ذلك فالغزو العسكري يعد افضل وسيلة يمكن ان تعتمدها الدول المحتلة في احكام سيطرتها ونفوذها على الدول ذات الاهمية الإستراتيجية بموقعها ومواردها[١٣٠]، فيكون الاحتلال غاية لتحقق استراتيجية الغزو العسكري للدولة المحتلة، ولعل الغزو الامريكي للعراق يمثل خير دليل على ذلك.

٥.**التأثير المستدام:** يمثل التأثير هدف القوة الاسمى، وهذا ما أشر اليه صراحة او ضمنا اغلب الباحثين في تعريفهم للقوة، بل وعده الكثير بكونه احد المعاني الاصيلة للقوة[١٣١]، فمن خلاله تتمكن الدولة من ممارسة قوتها مع دولة ما، وجعلها تتصرف بما يلائم مصالحها[١٣٢]. أي ان قيمة التأثير تكمن في فاعلية الدولة بأحداثه وتحققه على الدوام، فهو لاينطوي على مجرد قدرة دولة ما على تغيير سلوك دولة ثانية ، بل ويمكن ان يرى عندما تحاول الدولة المعنية حمل الدولة الثانية على الاستمرار بسياسة هي بمصلحة الدولة الأولى، بمعنى إن ممارسة التأثير هنا تقع في إطار تحقق الأهداف[١٣٣]. وطالما ان الامر متعلق بتحقيق اهداف الدولة في البيئة الخارجية وان القوة بأشكالها المختلفة هي الوسيلة الاهم لتحققها والمحافظة عليها، لذلك نقول ان التأثير كصفة ملازمة لقوة الدولة تكون لممارسته صفة الاستدامة وبالتحديد في المناطق الإستراتيجية التي تعتبرها الدولة

صاحبة التأثير ذات اهمية كبيرة لها، ولعل علاقة الولايات المتحدة بمنطقة الخليج العربي تدخل في اطار التأثير المستدام. ودليل ذلك هو ان الولايات المتحدة عدتها المنطقة الحيوية الاهم لمصالحها في العالم بل وربطتها بمفهوم الامن القومي الامريكي، ولأجل ضمانها وصيانتها من الاخطار نجدها تنشر قوتها العسكرية الضاربة بشكل كثيف في كافة اجزاء هذه المنطقة الحيوية، مع عدم اغفالها لأشكال القوة الاخرى في علاقاتها مع دول المنطقة والدول التي لها مصالح فيها.

٦.**التأثير العقائدي كوسيلة لإنتشار القوة:** تتسم العقائد بوظيفة سلوكية، اذ انها بالأساس ادوات لتوجيه السلوك، ومن خلالها يمكن ان نصف سياسة دولة معينة بناء على توجهاتها في محيطها الذي تنشط فيه، فعندما نقول ان (إسرائيل) دولة عدوانية، فهذا ناتج عن تقويمنا لصفة العدوان كاستراتيجية (إسرائيلية) للتعامل مع جيرانها والتي يتم ترجمتها بناء على عقيدتها التي تؤمن بها[١٣٤]. فالعقيدة السياسية هي من رسمت العدوان كعقيدة عسكرية بقصد زيادة الامن، لذلك نجد الامن الصهيوني قد ارتبط ارتباطا وثيقا بالغزو والفتح، وطالما ان نشوء الكيان الصهيوني كان بصيغة الغازي فبقاؤه مقرونا بإذكاء هذه النزعة[١٣٥]. من هنا نلمح ان فكرة العدوان تمثل افضل وسيلة لإنتشار القوة بناء على ما تؤمن به الدولة من عقيدة سياسية حاكمة لسلوكياتها الخارجية.

من جانب اخر تمثل العقيدة خير وسيلة لتوظيف القوة خارجياً بهدف تحقيق مصالح الدولة، مثال ذلك الولايات المتحدة الامريكية والتي جعلت من ذلك حقيقة عبر تبنيها سياسة توسع خارجية كون ان قيمها السياسية – كالحرية الفردية والديمقراطية وحقوق الانسان – تمثل انموذجا ويفترض، حسب ما يؤمن به قادتها تعميمها على الصعيد الخارجي[١٣٦]. فهي قيم كونية سامية تستحق الموت في سبيلها[١٣٧]. وأمر تطبيقها يستلزم توفر عناصر القوة الروحية والاقتصادية والعسكرية والصناعية والفكرية والسياسية لتمتد حتى تشمل غير المؤمنين بها[١٣٨]. وفي ذلك إشارة واضحة لدور العقيدة في السلوك السياسي الخارجي الامريكي وارتكازها على وسيلة القوة بكافة اشكالها لنشر قيمها ومبادئها السياسية في انحاء العالم وخاصة المناطق الحيوية بمصالحها، وحتى تبدو العقيدة عاملا ضاغطا على توجهات القيادة السياسية في الدولة، فطالما هي من حددت هويتها وتحدد كيفية تعاملها مع الاخرين وطريقة اتخاذ القرارات تجاههم[١٣٩].

مما تقدم تشير الوسائل اعلاه الى انها حركية بفاعليتها من خلال توظيف إنتشار القوة كدالة تكشف عن ذات الدولة المعتدية، وهناك تكون النتيجة واحدة عن كل هذه الوسائل، وهي قيام دولة ما او مجموعة من الدول بالتحكم بفعل ما تملكه من موارد قوة مستثمرة بإدارة دولة اخرى، وقد يأخذ ذلك شكل سيطرة مباشرة تصل لحد الاحتلال وقد تكون بصورة غير مباشرة والتحكم عن بعد عبر مصادر محلية تنجز مهمة الدولة المتحكمة، والهدف من ذلك هو الرغبة في الحصول على المواد الأولية والموارد الطبيعية وأسواق جديدة وفرص للاستثمار، او قد تكون الغاية اعتبارات توازن قوى غايتها معادلة قوة الخصوم[١٤٠] ويشير(هانز مورجنثاو) الى أن ميزان القوى كان سببا في ظهور التوسع والسيطرة على الدول الاخرى، والتي ترتبط أساسا بظاهرة الامبريالية التي تعد جزءا من الآلية التي تحاول الدول بواسطتها إنجاز تغيير لمصلحتها في الوضع القائم والهدف الأساسي من ذلك هو تعزيز مجالات القوة السياسية والإستراتيجية للدولة[١٤١].

لقد بينت الوسائل المارة الذكر ما ينطوي عليه مفهوم القوة من سيطرة دولة على دولة اخرى بدءا من استخدام العنف وانتهاءا بجاذبية القيم التي تؤمن بها الدولة المسيطرة، وهذه الحالة أشر لها مورجنثاو حينما أكد بإمكانية القوة بأشكالها المختلفة لدولة ما على عقول الاخرين وافعالهم، وهو يرى أن ذلك في ضوء تفسيره للطبيعة البشرية واندفاع الدول بسببها للسيطرة على الدول الاخرى، فهو لم يعني بالقوة بمعناها الصلب فحسب بل يسري الحال كذلك مع القوة الناعمة بمعناها المعاصر التي تناولها جوزيف ناي في كتابه(القوة الناعمة) والتي يمكن لها ان تمنح دولة ما السيطرة على الدول الاخرى بفعل فاعلية انتشارها من خلال القيم والثقافة التي تملكها الدولة، فالأخيرة تبقى قوية لدى الاخرين من خلال تحقيق المصالح ونشر قيمها، وهذا لا يكون الا من خلال ممارسة القوة الناعمة والصلبة(القوة الذكية)

الخاتمة.

تشير الوسائل الدالة على انتشار القوة والتنظيرات التي كشفت عنه، الى انه – انتشار القوة – يعد موضوعاً مركزياً ومتغيراً حصيفاً يحكم بتأثيره واقع السياسة الدولية في الوقت الحاضر، وهذا ما تكشف عنه الأداءات الاستراتيجية للعديد من الدول الفاعلة في المحيط الاقليمي والدولي، ليكون انتشار القوة خير وسيلة يمكن أن توظفها مثل تلك الدول للتأثير في غيرها من الدول الأخرى القريبة والبعيدة منها للمحافظة مصالحها الحيوية. عندئذ نقول ان انتشار القوة هو محاولة لضبط واقع التوازن الاقليمي والدولي بما يتوافق ورغبات الدولة القائمة به، بكلمة ادق ان انتشار القوة انما هو استراتيجية تلتمسها الدول الراغبة بتعزيز أدوارها الاقليمية والدولية بدلالة ابراز ذاتها بدلالة مختلف اشكال القوة التي توظفها خارجيا خدمة لأهدافها الحيوية ومصالحها الاستراتيجية في النظام الدولي.

الهوامش

١. محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، الطبعة بلا ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣ ، ص٥٥٤.

٢. ابو الفضل محمد بن مكرم بن منظور ، لسان العرب ،ج١٠، مصدر سبق ذكره ، ص٣٤٩.

٣.محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦، ص١٥.

٤.س.م لحام ، ا..فرح ، م. أ. ساسين ، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية : إنكليزي فرنسي عربي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤ ، ص ص ١٦٠ – ٣٠٣.

٥.د. صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي :اسسه وابعاده ، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،١٩٩١ ، ص ١٢٦ .

6.George Cornewall Lewis ,Remarks on the use and abuse of some political terms, University of Missouri Press, Missouri, 1970, p227

٧.د. ثامر كامل محمد الخزرجي ،العلاقات الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات ، ط٢ ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩ ، ص١٨.

٨.جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط٢، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤ ، ص٩٤.

٩.د. سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ،ط١، دار ومكتبة عدنان، بغداد ،٢٠١٧، ص ٣٠٣.

١٠.د. ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة ،ط١، دار مجدلاوي للطباعة والنشر ،عمان،٢٠٠٩ ،ص٢٩٥

١١.كريس براون ، فهم العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ط ١ ، مركز الخليج للأبحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٤ ، ص ١٠١.

١٢. د. محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ،ط١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،١٩٧٧ ، ص ٥٤.

13.Iver B. Neumann An Emerging Global Polity, In Stefano Guzzini, Iver B. Neumann Editor(The Diffusion of Power in Global Governance: International Political Economy Meets Foucault, Palgrave Macmillan, New York, 2012, PP256-257.

١٤.جي.ام.بلاوت، نموذج المستعمر للعالم : الإنتشار الجغرافي وتاريخ المركزية الاوربية، ترجمة هبة الشايب، ط١، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠،ص١٥.

١٥.المصدر نفسه، ،ص١٦ .

١٦. د. اسماعيل صبري مقلد، السياسة الخارجية: الاصول النظرية والتطبيقات العملية، مصدر سبق ذكره، ص٧٠.

١٧. المصدر نفسه، ص٧٢.

١٨.جوزيف اس.ناي الابن ، مستقبل القوة ، ترجمة احمد عبد الحميد نافع ، ط١، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ٢٠١٥ ، ص١٤١. وكذلك ينظر: Joseph S. Nye, Jr., Cyber Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, Cambridge,2010, p13.

١٨.صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة انموذجا، نشرة دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول ،٢٠١٦، ص ص ٢٢-٢٣.

١٩.علي جلال معوض، إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد واثار إنتشار القوة داخل وبين الدول، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام، القاهرة، ٢٠١٢، ص١٨.

20.Stefano Guzzini, The Ambivalent 'Diffusion of Power' in Global Governance, In Stefano GuzziniIver B. Neumann Editor(The Diffusion of Power in Global Governance: International Political Economy Meets Foucault, Palgrave Macmillan, New York, 2012, p2.

21.Jeff Bridoux, American Foreign Policy and Postwar Reconstruction: Comparing Japan and Iraq, Routledge, New york, 2011, P25.

22.Joseph S. Nye, Jr, Power In the 21st Century, World Politics Review, March 22, 2011: https://www.worldpoliticsreview.com

23. Joseph Nye, The Future of Power, Lecture delivered on the Los Angeles World Affairs Council, California, March 28, 2011, p2

٢٤.إيهاب خليفة، القوة الالكترونية: كيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنيت، الولايات المتحدة نموذجا، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧، ص٦٢.

25. Joseph Nye, The Future of Power, Lecture delivered on the Los Angeles World Affairs Council, Op, Cit,, p2.

26. Joseph S. Nye Jr, Power Shifts, Time Magazine, May 09, 2011: http://content.time.com/time/magazine/article/0,9171,2068114,00.htm.

27.Jens Ringsmose, Karsten Friis, Conflict in Cyber Space: Theoretical, Strategic and Legal Perspectives, Routledge, New york, 2016,p19.

28. Shiran Shen ,Nye's Future of Power, Institute for Policy Studies, Washington, DC, August 12, 2011: https://ips-dc.org/nyes_future _of_power.

٢٩. إيهاب خليفة، مصدر سبق ذكره ص٦٢.

30. Joseph Nye, The Future of Power, Lecture delivered on the Los Angeles World Affairs Council, Op, Cit,, pp2-5.

31. Michael Olender, Keeping Pace with Cyber Power, Defense, and Warfare, Journal of International and Global Studies, Vol. 6, No. 2, Center for International and Global Studies, Duke University, North Carolina, 2015, pp55-56.

32. Joseph S. Nye Jr, Power Shifts, Op, Cit.

٣٣. إيهاب خليفة، مصدر سبق ذكره، ص٦٢.

34. Joseph S. Nye Jr, Power Shifts, Op, Cit.

35. Encyclopedia of American Foreign Policy, Power Politics - The diffusion of power, https://www.americanforeignrelations.com/O-W/Power-Politics-The-diffusion-of-power.html.

٣٦. صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الألكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة انموذجا، نشرة دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول ،٢٠١٦، ص ص ٢٢-٢٣.
٣٧. علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص١٣.
٣٨.المصدر نفسه.
٣٩. جوزيف ناي، مستقبل القوة، مصدر سبق ذكره، ص١٤١،
٤٠. مايكل هورويتس، إنتشار القوة العسكرية: اسبابه ونتائجه بالنسبة الى السياسة الدولية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠١٣،ص٢٩.
٤١. جوزيف اس.ناي الابن ، مصدر سبق ذكره، ص١٤١.
٤٢. صباح عبد الصبور عبد الحي، مصدر سبق ذكره،ص٢٦.
٤٣. علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره،ص٢٢.
٤٤. ايهاب خليفة ،القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة ، سلسلة اوراق، العدد١٢، مركز الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية،٢٠١٤، ص٣٠.
٤٥. علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص٢١.
٤٦. ايهاب خليفة، القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة ،مصدر سبق ذكره،ص٢٧.
٤٧. علي جلال معوض، مصدر سبق ذكره، ص ص١٩- ٢٠.
48. Joseph S. Nye, Kayhan Barzegar, interview On, Smart Power in Iran-U.S. Relations, Harvard University, Harvard Kennedy School of Government, Belfer Center for Science and International Affairs, July 11, 2008: https://www.belfercenter.org/publication/joseph-nye-smart-power-iran-us-relations.
٤٩. د. سعد حقي توفيق ، مصدر سبق ذكره، ص١٥٠.
٥٠. د. انور محمد فرج :النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نظرية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧، ص٢٢٣.
٥١.المصدر نفسه ، ص ص٣٢-٣٣ .
٥٢. د. زايد عبدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ،ط١، دار الرواد ، طرابلس، ٢٠٠٢ .ص ١٦٣.
53.Fréderic Charillon, Politique étrangère, Nouveau regards, Presse de science politiques, paris, 2002. P42
٥٤. هانز جي مورجنثاو ، السياسة بين الامم: الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر ، ١٩٦٤، القاهرة ، ص٦١.
٥٥.المصدر نفسه ، ص ص ١٢٨ – ١٣٢.
٥٦.هانز جي مورجنثاو ، مصدر سبق ذكره، ص٩٦.
٥٧. رتشارد ليتل ، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة هاني تابري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨، ص ص٢٠٥-٢٠٦ .
٥٨. رتشارد ليتل ، مصدر سبق ذكره، ص٢٠٤ .
٥٩. المصدر نفسه، ص ٢١٤.
٦٠. روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة الدولية، ترجمة عمر سعيد الايوبي،ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩،ص١١٥.

٦١. جون ميرشايمر وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، ٢٠١٦، ص٢١٢

62. John J.Mearsheimer, The false promise of international institutions, international security journal, Vol.19, No.3 , Harvard University, The Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, 1995, p11.

٦٣. كريس براون، مصدر سبق ذكره، ص٢٤٧ .

٦٤.د. انور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره،ص٣٨٨. .

65. Gideon Rose, Neoclassical realism and theories of foreign policy, World politics,Vol.51, No.1, Cambridge University Press, 1998, P 144

66. John J. Mearsheimer, “Structural realism” , 31 July 2006,: p2

www.oup.com/UK/Oct/Bin/9780199298334/Dunne-chap04.pdf.

67. Ibid,p3

٦٨. د.محمد احمد ابو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤ ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢ ، ص٣٢.

٦٩. د. يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، ط١، منتدى المعارف ، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٢

٧٠. كولن مويرز، الإمبرياليون الجدد: ايديولوجيات الامبراطورية، ترجمة معين الامام، ط١، العبيكان للنشر، الرياض،٢٠٠٨، ص ٢٤٨. .

٧١. غراهام ايفانز و جيفري نوينهام ، مصدر سيق ذكره، ص٢٨١.

٧٢. عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠١١، ص٥٠١.

٧٣. صباح عبد الصبور عبد الحي، مصدر سبق ذكره، ، ص٢٢.

٧٤. جوزيف اس.ناي الابن ، مصدر سبق ذكره، ، ص١٤١.

٧٥. إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة، مصدر سبق ذكره، ،ص ص٢٠-٢١.

٧٦. المصدر نفسه، ص ص٢٠-٢١.

٧٧. عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني :القوة في العلاقات الدولية :نمط جديد وتحديات مختلفة، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، القاهرة ، ٢٠٠٩ ، ص٣٥.

٧٨. إيهاب خليفة، القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة ، ص ص ٢٣-٢٧.

٧٩. جوزيف اس.ناي الابن ، مصدر سبق ذكره، ، ص١٤١.

٨٠. د.سعاد محمود ابو ليلة ، ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة الى الافتراضية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٨٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، ٢٠١٢ ، ص ٩.

٨١. د، انور محمد فرج، مصدر سبق ذكره ،ص٤٣١.

٨٢. د .حسن الحاج علي أحمد : العالم المصنوع : **دراسة** في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، العدد ٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠٠٥،ص٧٨

83. Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn: Critical Theory After the Cold War, Working **Paper**,No.4,The Australian National University, School of Pacific and Asian Studies ,Department of International Relations, Canberra ACT, 1996,P1.

٨٤. فاطمة الزهراء حشاني، مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى: دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية والليبرالية والبنائية، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧،ص١٧٤.

٨٥. د. أيمان رجب، الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية، العدد٢٥٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، ٢٠١٥، ص ص ٢١-٢٢.

٨٦. المصدر نفسه، ص٢٣.

٨٧. فاطمة الزهراء حشاني، مصدر سبق ذكره، ص١٨٦.

88. Alexander Wendt, Social Theory of International Politics ,Virtual publishing, Cambridge university press, 2003,p23..

٨٩. فاطمة الزهراء حشاني، مصدر سبق ذكره، ص١٩٤ – ١٩٥.

٩٠. المصدر نفسه، ص١٩٥

٩١. د. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد٢، جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق،٢٠١٤،ص٣٢٢- ٣٢٣ .

٩٢. د. انور محمد فرج ، مصدر سبق ذكره،ص٤٤٣.

٩٣. كارين أ.منغست ، و ايفان م. اريغوين ، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور،ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق،٢٠١٣،ص١٣٥ .

٩٤.د.جوانيتا الياس ود.بيتر ستش، اساسيات العلاقات الدولية، ترجمة د. محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦، ص ١٦٤.

٩٥. د.جوانيتا الياس ود.بيتر ستش، مصدر سبق ذكره، ص١٦٤.

٩٦. د، انور محمد فرج، المصدر سبق ذكره، ص٤٣١.

97. MartinF Griffiths, International Relations Theory for the Twenty-First Century, 1st Edition, Routledge, London, 2007, p67.

٩٨. د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص ص ١٧٠ – ١٩٠.

٩٩. د.علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ط١ ، مكان الطبع بلا ، بغداد، ٢٠١٠ ، ص ١٤٦.

١٠٠. حسام عيتاني، التمدد الإيراني باقٍ مع استمرار تصدير الثورة ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٤٧٣٣ ، لندن ،٢٠١٩ ، ص٥.

١٠١٠. د.احمد تهامي عبد الحي ، المشروع الايراني في العالم الاسلامي ، مجلة البيان ، العدد ١٣ ، الرياض ، ٢٠١٦ ،ص٤٠ .

١٠٢. ابراهيم المقدادي، موسوعة ايران والتشيع السياسي ،ج١، ط١ ، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٨، ص ص ٣٠٠-٣٠٢ .

١٠٣. د .اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة،ط١، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٨ ، ص ٦٥.

١٠٤. د.علي عودة العقابي، مصدر سبق ذكره، ص ١٤٦ .
١٠٥. د. محمد طه بدوي ، مصدر سبق ذكره، ، ص١٦٨.
١٠٦. مختارات من المصطلحات السياسية، موقع مقاتل من الصحراء:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/Political/i.doc_cvt.htm
١٠٧. تعريف وشرح ومعنى توسع باللغة العربية، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت):
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9/
١٠٨. حامد بن عبد العزيز محمد النورى ، مصدر سابق ،ص٣٠ .
١٠٩. محمد عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر ،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة:١٩٨٥،ص٣٤
١١٠. د. محمد طه بدوي ، مصدر سبق ذكره، ص١٧٦.
١١١. آنيا لومبا، في نظرية الاستعمار و ما بعد الاستعمار الأدبية، ترجمة: محمد عبد الغني غنوم، ط١، الحوار للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧، ص٢١.
١١٢. محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠٠٤،ص ص ١٤-١٥ .
113. Christopher A. Miller, Glossary terms and concept in peace and confilict studies, Africa Programm , Coordinating Office , University for Peace, Geneva , 1992, p21.
١١٤. حاكم خليد ،صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الاوسط ٢٠٠١-٢٠١٥ ' رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولاي طاهر-سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠١٥ ،ص١٤.
١١٥. المصدر نفسه، ص١٤..
١١٦. غراهام ايفانز ، جيفري نوينهام ، مصدر سبق ذكره ، ص ص٣٧٨- ٣٨٠ .
١١٧. مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ط١، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨،دبي ، ص١٣٣.
١١٨. بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٤١-١٤٢.
١١٩. د. كاظم هاشم نعمة ، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ص١٨٧.
١٢٠.د.صلاح عبد البديع شلبي، حق الاسترداد في القانون الدولي: دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وتطبيق مبادئه في العلاقة بين الدول العربية و(إسرائيل) ، ط١، اسم المطبعة بلا، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٥.
121. Department of Defense, DOD Dictionary of Military and Associated Terms, Washington, 2020, P142
١٢٢. د. احمد سعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية،ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت، ٢٠٠٤ ،ص٣١.
١٢٣. د. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط١ ، دار الكتاب المصري، القاهرة، سنة الطبع بلا،ص٩٦..
١٢٤. د. اسماعيل صبري مقلد، العلاقات السياسية الدولية، مصدر سبق ذكره، ،ص٥٤٥ .
١٢٥. دانيال كولار ، العلا قات الدولية، ترجمة خضرخضر، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٨٥،ص٨٢ .
١٢٦. د.جمال حمدان , استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط١، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٣، ص٩.
١٢٦ د. علي عودة العقابي ، مصدر سبق ذكره، ص٢٦٢.

١٢٨. د. سعد حقي توفيق، العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره، ٣٢٢-٣٢٦ .
١٢٩.كريس براون ، مصدر سبق ذكره ،ص١٠٣ .
١٣٠. د. سعد حقي توفيق، مبادي العلاقات الدولية، مصدر سبق ذكره،ص٣٠٦ .
١٣١. د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري، مصدر سبق ذكره،ص٢٨.
١٣٢. د. كاظم هاشم نعمة، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠،ص٩٦.
١٣٣.د. عبد القادر محمد فهمي، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية ، مصدر سبق ذكره ، ص٧٩.
١٣٤.ديفيد هارفي ، الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي ، ترجمة مجاب الامام، العبيكان للنشر ، الرياض،٢٠٠٨،ص٣٢٢ .
١٣٥. د عبد القادر محمد فهمي ، الفكر السياسي والاستراتيجي للولايات المتحدة الامريكية، مصدر سبق ذكره، ص ٨٠.
١٣٦. د. محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٧٨،ص٤٠.
١٣٧. مارتن غريفش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨، ص٤٤.
138. Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition, Cornell University Press, New York, 1993, p98.
١٣٩. سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة ، الدين ، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، ط١، دار الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣، ص٦٧.
140. Jack Snyder, op . cit .p99
141. Ibid .

المصادر

أولاً: الكتب العربية والمترجمة.

١. ابراهيم المقدادي، موسوعة ايران والتشيع السياسي ،ج١، ط١ ، مركز المزماة للدراسات والبحوث، دبي، ٢٠١٨٣٠٢ .
٢. احمد زكي بدوي، معجم المصطلحات السياسية والدولية، ط١ ، دار الكتاب المصري، القاهرة، سنة الطبع بلا،
٣. احمد سعيفان ، قاموس المصطلحات السياسية والدستورية والدولية،ط١ ، مكتبة لبنان ، بيروت، ٢٠٠٤
٤. اسماعيل صبري مقلد، نظريات السياسة الدولية: دراسة تحليلية مقارنة،ط١، منشورات ذات السلاسل، الكويت ١٩٧٨.
٥. انور محمد فرج :النظرية الواقعية في العلاقات الدولية: دراسة نظرية مقارنة في ضوء النظريات المعاصرة، ط١، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية، السليمانية، ٢٠٠٧.
٦. آنيا لومبا، في نظرية الاستعمار و ما بعد الاستعمار الأدبية، ترجمة: محمد عبد الغني غنوم، ط١، الحوار للنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠٠٧.
٧. إيهاب خليفة، القوة الالكترونية: كيف يمكن ان تدير الدول شؤونها في عصر الإنترنيت، الولايات المتحدة نموذجا، ط١، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، ٢٠١٧
٨. بول روبنسون، قاموس الأمن الدولي، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، أبو ظبي، ٢٠٠٩، ص١٤١-١٤٢.

٩. ثامر كامل محمد الخزرجي ،العلاقات الدولية واستراتيجية إدارة الأزمات ، ط٢ ،دار مجدلاوي للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٩.
١٠.جمال حمدان ، استراتيجية الاستعمار والتحرير، ط١، دار الشروق ، القاهرة، ١٩٨٣.
١١.جوانيتا الياس ود.بيتر ستش، اساسيات العلاقات الدولية، ترجمة د. محيي الدين حميدي، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ٢٠١٦
١٢.جوزيف اس.ناي الابن ، مستقبل القوة ، ترجمة احمد عبد الحميد نافع ، ط١، المركز القومي للترجمة ، القاهرة، ٢٠١٥.
١٣.جوزيف فرانكل ، العلاقات الدولية ، ترجمة غازي عبد الرحمن القصيبي، ط٢، مطبوعات تهامة، جدة، ١٩٨٤.
١٤.جون ميرشايمر وآخرون، نظريات العلاقات الدولية: التخصص والتنوع، ترجمة ديما الخضرا ، ط١، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ، بيروت، ٢٠١٦،
١٥. جي.ام.بلاوت، نموذج المستعمر للعالم : الإنتشار الجغرافي وتاريخ المركزية الاوربية، ترجمة هبة الشايب، ط١، المركز القومي للترجمة، ٢٠١٠
١٦.دانيال كولار ، العلا قات الدولية، ترجمة خضرخضر، دار الطليعة ، بيروت ،١٩٨٥.
١٧.ديفيد هارفي ، الليبرالية الجديدة: موجز تاريخي ، ترجمة مجاب الامام، العبيكان للنشر ، الرياض،٢٠٠٨.
١٨.رتشارد ليتل ، توازن القوى في العلاقات الدولية، ترجمة هاني تابري، ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٨.
١٩.روبرت غيلبن ، الحرب والتغيير في السياسة الدولية، ترجمة عمر سعيد الايوبي،ط١، دار الكتاب العربي، بيروت، ٢٠٠٩،ص١١٥.
٢٠.زايد عبدالله مصباح، السياسة الدولية بين النظرية والممارسة ،ط١، دار الرواد ، طرابلس، ٢٠٠٢ .
٢١.س.م لحام ، ا..فرح ، م. أ. ساسين ، القاموس السياسي ومصطلحات المؤتمرات الدولية : إنكليزي فرنسي عربي ، ط١ ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ٢٠٠٤.
٢٢.سعد حقي توفيق ، العلاقات الدولية ،ط١، دار ومكتبة عدنان، بغداد ،٢٠١٧.
٢٣.سمير مرقس، الإمبراطورية الأمريكية: ثلاثية الثروة ، الدين ، القوة من الحرب الأهلية إلى ما بعد ١١ سبتمبر، ط١، دار الشروق الدولية، القاهرة، ٢٠٠٣.
٢٤.صادق الاسود ، علم الاجتماع السياسي :اسسه وابعاده ، ط١، دار الحكمة للطباعة والنشر، بغداد،١٩٩١
٢٥.صلاح عبد البديع شلبي، حق الاسترداد في القانون الدولي: دراسة مقارنة في الشريعة الإسلامية والقانون الدولي وتطبيق مبادئه في العلاقة بين الدول العربية و(إسرائيل) ، ط١، اسم المطبعة بلا، القاهرة، ١٩٨٣، ص٤٥.
٢٦.عادل عبد الصادق، الإرهاب الإلكتروني :القوة في العلاقات الدولية :نمط جديد وتحديات مختلفة، ط١، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام، القاهرة ، ٢٠٠٩ .
٢٧.عبد الناصر جندلي، اثر الحرب الباردة على الاتجاهات الكبرى والنظام الدولي، ط١، مكتبة مدبولي ، القاهرة، ٢٠١١،
٢٨.علي عودة العقابي، العلاقات الدولية: دراسة تحليلية في الاصول والنشأة والتاريخ والنظريات، ط١ ، مكان الطبع بلا ، بغداد، ٢٠١٠ ،
٢٩.كارين أ.منغست ، و ايفان م. اريغوين ، مبادئ العلاقات الدولية، ترجمة حسام الدين خضور،ط١، دار الفرقد للطباعة والنشر، دمشق،٢٠١٣،ص١٣٥ .
٣٠.كاظم هاشم نعمة، دراسات في الإستراتيجية والسياسة الدولية، ط١، دار الشؤون الثقافية، بغداد، ١٩٩٠،

٣١.كريس براون ، فهم العلاقات الدولية ، ترجمة مركز الخليج للأبحاث ، ط ١ ، مركز الخليج للأبحاث ، ابو ظبي ، ٢٠٠٤.
٣٢.كولن مويرز، الإمبرياليون الجدد: ايديولوجيات الامبراطورية، ترجمة معين الامام، ط١، العبيكان للنشر، الرياض،٢٠٠٨، ص ٢٤٨. .
٣٣.مارتن غريفش، تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية، ط١، مركز الخليج للأبحاث، دبي، ٢٠٠٨،
٣٤.مارتن غريفيش و تيري اوكالاهان، المفاهيم الاساسية في العلاقات الدولية ، ط١، مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨،دبي ، ص١٣٣.
٣٥.مايكل هورويتس، إنتشار القوة العسكرية: اسبابه ونتائجه بالنسبة الى السياسة الدولية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠١٣،
٣٦.محمد السيد سليم، التحليل السياسي الناصري: دراسة في العقائد والسياسة الخارجية ،ط٢، مركز دراسات الوحدة العربية ،بيروت ،١٩٧٨.
٣٧.محمد بن ابي بكر الرازي ، مختار الصحاح ، الطبعة بلا ، دار الرسالة ، الكويت ، ١٩٨٣.
٣٨.محمد طه بدوي ، مدخل الى علم العلاقات الدولية ،ط١ ، المكتب المصري الحديث ، القاهرة ،١٩٧٧.
٣٩. محمد عبد الوهاب الساكت، دراسات في النظام الدولي المعاصر ،ط١، دار الفكر العربي، القاهرة، ١٩٨٥.
٤٠.محمد علي الصابوني، صفوة التفاسير، ط١ ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ١٩٩٦.
٤١. محمد يعقوب عبد الرحمن، التدخل الانساني في العلاقات الدولية، ط١، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي،٢٠٠٤،
٤٢.ناظم عبد الواحد الجاسور ، موسوعة علم السياسة ،ط١، دار مجدلاوي للطباعة والنشر ،عمان،٢٠٠٩.
٤٣.هانز جي مورجنثاو ، السياسة بين الامم: الصراع من اجل السلطان والسلام، تعريب خيري حماد، الدار القومية للطباعة والنشر ، القاهرة،
٤٤.يوسف محمد الصواني، نظريات في العلاقات الدولية، ط١، منتدى المعارف ، بيروت، ٢٠١٣، ص٦٢ .

ثانيا: الكتب باللغة الانكليزية.

1. Alexander Wendt, Social Theory of International Politics ,Virtual publishing, Cambridge university press, 2003.
2. Christopher A. Miller, Glossary terms and concept in peace and confilict studies, Africa Programm , Coordinating Office , University for Peace, Geneva , 1992
3. Department of Defense, DOD Dictionary of Military and Associated Terms, Washington, 2020,
4. Fréderic Charillon, Politique étrangère, Nouveau regards, Presse de science politiques, paris, 2002.
5. George Cornewall Lewis ,Remarks on the use and abuse of some political terms, University of Missouri Press, Missouri, 1970.
6. Gideon Rose, Neoclassical realism and theories of foreign policy, World politics,Vol.51, No.1, Cambridge University Press, 1998.

7. Iver B. Neumann And Others, An Emerging Global Polity, In Stefano Guzzini, Iver B. Neumann Editor(The Diffusion of Power in Global Governance: International Political Economy Meets Foucault, Palgrave Macmillan, New York, 2012.
8. Jack Snyder, Myths of Empire: Domestic Politics and International Ambition, Cornell University Press, New York, 1993.
9. Jeff Bridoux, American Foreign Policy and Postwar Reconstruction: Comparing Japan and Iraq, Routledge, New York, 2011.
10. Jens Ringsmose, Karsten Friis, Conflict in Cyber Space: Theoretical, Strategic and Legal Perspectives, Routledge, New York, 2016.
11. Joseph S. Nye, Jr., Cyber Power, Belfer Center for Science and International Affairs, Harvard Kennedy School, Cambridge,2010.
12. MartinF Griffiths, International Relations Theory for the Twenty-First Century, 1st Edition, Routledge, London, 2007.

ثالثا: الدوريات باللغة العربية.

١. احمد تهامي عبد الحي ، المشروع الايراني في العالم الاسلامي ، مجلة البيان ، العدد ١٣ ، الرياض ، ٢٠١٦
٢. أيمان رجب، الهوية المركبة أم المصلحة؟ محددات سلوك الفاعلين العنيفين من غير الدول في الشرق الأوسط، كراسات استراتيجية، العدد٢٥٥، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، ٢٠١٥،
٣. ايهاب خليفة ،القوة الإلكترونية وأبعاد التحول في خصائص القوة ، سلسلة اوراق، العدد١٢، مركز الدراسات المستقبلية، مكتبة الاسكندرية، الاسكندرية،٢٠١٤.
٤. حسام عيتاني، التمدد الإيراني باقٍ مع استمرار تصدير الثورة ، صحيفة الشرق الاوسط ، العدد ١٤٧٣٣ ، لندن ،٢٠١٩.
٥. حسن الحاج علي أحمد : العالم المصنوع : دراسة في البناء الاجتماعي للسياسة العالمية، مجلة عالم الفكر، العدد ٤، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت،٢٠٠٥،
٦. خالد المصري، النظرية البنائية في العلاقات الدولية، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد٢، جامعة دمشق، كلية الحقوق، دمشق،٢٠١٤،
٧. سعاد محمود ابو ليلة ، ديناميكيات الانتقال من الصلبة إلى الناعمة الى الافتراضية ، مجلة السياسية الدولية ، العدد ١٨٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالاهرام ، القاهرة، ٢٠١٢ ، ص ٩.
٨. صباح عبد الصبور عبد الحي، استخدام القوة الإلكترونية في التفاعلات الدولية: تنظيم القاعدة انموذجا، نشرة دراسات سياسية ، المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، اسطنبول ،٢٠١٦.
٩. علي جلال معوض، إعادة الانتشار: تحليل أولي لأبعاد واثار إنتشار القوة داخل وبين الدول، ملحق مجلة السياسة الدولية، العدد ١٨٨، مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية بالإهرام، القاهرة، ٢٠١٢.
١٠. محمد احمد ابو زيد، كيف تتحرك الدول الصغرى: نحو نظرية عامة، مجلة العلوم السياسية، العدد٤٤ ، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، بغداد، ٢٠١٢.

رابعا: الدوريات باللغة الانكليزية

1. Chris Reus-Smit, The Constructivist Turn: Critical Theory After the Cold War, Working Paper,No.4,The Australian National University, School of Pacific and Asian Studies ,Department of International Relations, Canberra ACT,1996.
2. John J.Mearsheimer, The false promise of international institutions, international security journal, Vol.19, No.3 , Harvard University, The Belfer Center for Science and International Affairs, Cambridge, 1995.
3. Michael Olender, Keeping Pace with Cyber Power, Defense, and Warfare, Journal of International and Global Studies, Vol. 6, No. 2, Center for International and Global Studies, Duke University, North Carolina, 2015.

خامسا: الرسائل والاطاريح الجامعية.

١. حاكم خليد ،صراع القوى الكبرى في منطقة الشرق الاوسط ٢٠٠١-٢٠١٥، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة مولاي طاهر-سعيدة ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية ، الجزائر ،٢٠١٥
٢. فاطمة الزهراء حشاني، مصادر وضوابط السلوك الخارجي للقوى الكبرى: دراسة مقارنة لافتراضات المقاربات الواقعية والليبرالية والبنائية، اطروحة دكتوراة غير منشورة ، جامعة باتنة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، الجزائر، ٢٠١٧.

سادساً: المحاضرات العلمية

1. Joseph Nye, The Future of Power, Lecture delivered on the Los Angeles World Affairs Council, California, March 28, 2011

سابعاً: المواقع الالكترونية

١. مختارات من المصطلحات السياسية، موقع مقاتل من الصحراء:
http://www.mokatel.com/openshare/Behoth/ModoatAma1/Political/i.doc_cvt.htm
٢. تعريف وشرح ومعنى توسع باللغة العربية، الشبكة الدولية للمعلومات(الانترنيت):
https://www.almaany.com/ar/dict/ar-ar/%D8%AA%D9%88%D8%B3%D9%8A%D8%B9/

3. Encyclopedia of American Foreign Policy, Power Politics - The diffusion of power,https://www.americanforeignrelations.com/O-W/Power-Politics-The-diffusion-of-power.html.
www.oup.com/UK/Oct/Bin/9780199298334/Dunne-chap04.pdf.
4. Joseph S. Nye, Jr, Power In the 21st Century, World Politics Review, March 22, 2011: https://www.worldpoliticsreview.com.
http://content.time.com/time/magazine/article/0,9171,2068114,00.htm.
5. Joseph S. Nye, Kayhan Barzegar, interview On, Smart Power in Iran-U.S. Relations, Harvard University, Harvard Kennedy School of Government, Belfer Center for Science and International Affairs, July 11, 2008: https://www.belfercenter.org/publication/joseph-nye-smart-power-iran-us-relations.

6. John J. Mearsheimer, “Structural realism” , 31 July 2006,: p2www.oup.com/UK/Oct/Bin/9780199298334/Dunne-chap04.pdf.
7. Joseph S. Nye Jr, Power Shifts, Time Magazine, May 09, 2011: http://content.time.com/time/magazine/article/0,9171,2068114,00.htm.